الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: التاريخ.

الرقم التسلسلي: ...../.....

الرقم التسجيل: .....

موارد بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني (1519–1830م)

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث.

إعداد الطالبة:

– جملي فريال

إشراف الأستاذ:

أ.د. سيد علي أحمد مسعود

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العليمة	الجامعة	الصفة
– صالح لميش	أستاذ محاضر–أ–	محمد بوضياف– المسيلة	**رئيسا**
– أحمد مسعود سيد علي	أستاذ محاضر–أ–	محمد بوضياف– المسيلة	**مشرفا ومقررا**
– عمر بوضربة	أستاذ محاضر–أ–	محمد بوضياف– المسيلة	**مناقشا**

نوقشت يوم: 21–جوان–2023 **السنة الجامعية:** 2023/2022م الموافق لـ: 1443 /1444هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الشكر والثناء الحسن كله لله عز وجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز وإتمام هذا العمل فاللهم لك الحمد على هذه النعم.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل **"الأستاذ سيد علي أحمد مسعود"**، والذي تفضل بإشرافه على هذا البحث وقام بتوجيهنا وإرشادنا ودعمنا بالنصائح لإتمام هذا العمل على ماهو عليه فله أسمى عبارات الشكر والتقدير

وأخص بالشكر والتقدير **والداي** اللذان علّماني السلوك القويم وأنارا حياتي وعلّماني أن الصبر هو طريق النجاح

وإلى أختي الكبرى وأمي الثانية **"مريم أم الخير"** التي ساندتني بكل ما لها فكانت جداري الثابت.

إهداء

أن كان أوّل الطريق ألم فإن آخره تحقيق حلم، وإذا كانت أول الانطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة وكل بداية لابد لها من نهاية وها هي السنوات قد مرّت والحلم يتحقق فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفّقتني لإتمام هذا العمل، ثم إني أُهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

*من كلّله الله بالوقار، صاحب السيرة العطرة الذي كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي "أبي الغالي "

وإلى سيدة النساء إلى ملاكي في الحياة وندى روحي وبلسمها ونور العين "أمي الغالية "

*إلى مصدر قوتي وسندي الذين كانوا ملجئي وملاذي وجداري الثابت إخوتي وأختاي وكل أفراد عائلتي.

*إلى كل من ساندني وشاركني ومدّ لي يد العون في كل مشواري الجامعي ولو بالكلمة الطيبة سواء من قريب أو من بعيد.

فريال جملي

قائمة المختصرات

ص: صفحة

مج: مجلد

ج: جزء

ع: العدد

ط: طبعة

تق: تقديم

تح: تحقيق

تع: تعليق

تع: تعريب

د.س.ن: دون سنة نشر

P : page

مقدمة

مقدمة:

شكلت بيوتات المال العصب الرئيس في بداية ظهور الكيانات السياسية بالمغرب الإسلامي و كانت الجزائر ضمن هذا النطاق، وقد شهدت هده الكيانات واحتوت بدورها على بيوتات المال لتنظيم شؤون الإمارات والدويلات، وبحلول العثمانيين إلى أراضي المغرب الإسلامي أنشئت وطُورت عدة مؤسسات مختلفة لعل من بينها وأهمها مؤسسة بيت المال التي بدورها ساعدتها على تنظيم المجتمع وإعطائه مكانة مرموقة في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما عملت على إدارة الشؤون المالية للإيالة وذلك من خلال تنظيم الواردات إذ شكلت هذه الأخيرة العمود الفقري لاقتصاد الإيالة الجزائرية، وقد سبق المسلمون غيرهم في التأسيس لبيوتات المال والتي تعتبر بمثابة الخزينة العمومية والظاهر أن هذه الآلية هي التي ستساهم في ترسيخ ثقافة الملك العام التي تتغنى بها الدول المعاصرة في تسيير قضاياها الاقتصادية والمالية حيث قيّد فيها المسلمون ملك عامًا يخص ويستفيد منه الجميع ومن خلال ذلك غدت بيوتات المال عبارة عن الديوان أو كما يسمى الآن بوزارة المالية، ومن هنا جاء موضوع بحثي الموسوم بـ **"موارد بيت المال في العهد العثماني"**.

دوافع اختيار الموضوع

أما عن دوافع اختيارنا للموضوع المعنون بـ "موارد بيت المال في الجزائر العثمانية (1519-1830م) تعود بالأساس إلى دوافع جعلتنا حريصين على إنجازه، إذ يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- اقتراح الأستاذ المشرف للموضوع وتشجيعه لنا.
- الرغبة الشخصية في البحث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ولاسيما الجانب الاقتصادي دون غيره من الجوانب الأخرى المعروفة.
- تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي لاسيما الموارد التي كانت الشريان الأساسي لاستمرارية وقوة الدولة أنذاك وأيضا لأهميتها ومدى تأثيرها في كيان الإيالة وفي مختلف الجوانب لارتباطهم الوثيق ببعضهم البعض..

حيث أغلب الدراســات ركزت واهتمت بالمجال الإداري والعســكري فإذا بنا نجد أن الدراســات التي تتحدث عن المجالات المالية والاقتصــادية مقارنة بالمجالين العســكري والسياسي ضئيلة الشيء الذي زاد من تحفيزنا لدراسة موضوع موارد بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م).

وذلك للتعرف على جانب مهم عن تاريخنا العريق ذا الأمد البعيد، علاوة على رغبتنا في إثراء وتزويد المكتبة الجامعية برسالة متخصصة في الجانب الاقتصادي لقلة الدراسات التي تكلمت عن هذا الموضوع بالتحديد.

الإطار الزماني المكاني للدراسة:

إن الإطار الزماني لموضوع دراستنا هو ما بين سنة 1519 إلى غاية سنة 1830 أي منذ أن أصــبحت الجزائر إيالة عثمانية وإلى غاية 1830 أي إلى غاية ســقوط الدولة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي.

أما عن الإطار المكاني للدراسة فقد شمل جميع نواحي الإيالة الجزائرية بكل حدودها دون استثناء أي منطقة.

إشكالية الموضوع:

ماهي موارد بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني وفيما تمثلت؟

وتخللت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن إيجازها في نقاط:

- ماهي آليات تســيير مؤســســة بيت المال؟ وهل هي مؤســســة قائمة بذاتها ولها موظفون؟
- هل كان لها أدوار اقتصادية جعلتها تساهم في إبراز ملامح النظام المالي؟
- فيما تمثلت موارد بيت المال؟
- هل مصــادر موارد هذه المؤسســة متنوعة أم تنبع من مصــدر واحد فقط؟ وما مدى مساهمة هذه الموارد في إثراء وتزويد هذه المؤسسة؟
- هل رسخت بيوتات المال ثقافة الملك العام في المجتمع الجزائري؟

الهدف من الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الخوض والتعمق في الجانب الاقتصادي وذلك من خلال التعرف على أهم وأغلب موارد بيت المال خلال العهد العثماني لعل هدفي الأسمى هو محاولة نفض الغبار عن قضية أساسية أعتقد أنها لازالت تسيل بالكثير من الحبر اليوم بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ذلك أن مؤسسة بيت المال هي من رموز السيادة والسيادة لا تكون إلا في الدولة،كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إجراء مقاربة لدحض الأباطيل التي تُروج لها مدرسة التاريخ الاستعمارية الفرنسية من أن الجزائر لم تكن قبل 1830م لا دولة ولا مجتمعا ولا أمة لتُشكّك في التاريخ العثماني وتجعل منه استعمارا وتشرعن بدورها استعمارها للتراب الجزائري.

وكان ذلك وفق خطة متبعة حيث قسمت خطت العمل إلى مقدمة وفصلين يسبقهما مدخل إضافة إلى خاتمة وكانت كالآتي:

مدخل:

كان عبارة عن مدخل عام تناولنا فيه أهم الموارد المالية في العهد الزياني وإنشائهم للدواوين والتي من بينها ديوان بيت المال.

الفصل الأول: مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م).

وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث في المبحث الاول ارتئينا أن نعرف بمؤسسة بيت المال أما المبحث الثاني فتمحور حول الإدارة التي تسير وفقها هذه المؤسسة مع ذكر أهم عمالها وموظفيها والمبحث الثالث لهذا الفصل فكان حول أهم وظائف مؤسسة بيت المال.

الفصل الثاني: موارد بيت المال

قُسّم إلى مبحثين حيث المبحث الأول تحدثنا فيه عن الموارد الخارجية لبيت المال والتي تمثلت في الهدايا المتبادلة بين إيالة الجزائر واستنبول والجهاد البحري الذي تندرج تحته نقطة الجهاد البحري ثم المطلب الأخير فكان حول الإتاوات والهدايا الإلزامية التي فرضتها الإيالة الجزائرية على مختلف الدول ذاكرين بعض الأمثلة ومدى مساهمتها في تزويد بيت المال.

أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان موارد بيت المال الداخلية والتي تعددت وتنوعت وقسمت إلى مطالب حيث ذكرنا الوقف وأنواعه ودوره الاقتصادي ومدى مساهمته في إثراء بيت المال إضافة إلى عنصر الضرائب بأهم أنواعها والتي اعتبرت موردا أساسيا من موارد بيت المال ثم الرسوم الاقتصادية في المدينة والسوق ومدى مساهمة كل ذلك في إنعاش هذه المؤسسة.

وقد اتبعنا في ذلك المنهج التاريخي الوصفي والذي ساعدنا في سرد مختلف الحقائق والأحداث كفونولوجيا وذلك بوصفها وتصنيفها إضافة إلى المنهج التحليلي والذي اعتمدنا عليه في دراسة مختلف الأحداث وذلك بتحليلها وربطها ببعضها البعض بهدف الوصول إلى بناء معرفي يتمثل في خلاصة واستنتاج قريب للواقع.

وقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على المصادر التالية:

– مذكرات أحمد الشريف الزهار والمرآة لحمدان بن عثمان خوجة إذ أن الأخير ساعدني في محطات عديدة لعل أهمها وظائف وإدارة مؤسسة بيت المال إضافة إلى نقطة متعلقة بالهدايا المتبادلة بين الجزائر واستنبول فكان من أهم المصادر التي كان لها دور إذ ساعدتني وأفادتني جدا في دراسة الفتوة العثمانية.

– أما بالنسبة للمراجع فقد كان كتاب التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1830م لصاحبه عمار بوحوش فقد كان له دور في تبيين وتوضيح قوة الأسطول البحري للجزائر ومدى مساهمته في إغناء وتزويد بيت المال بعائدات مالية ذات قيم ضخمة.

– كتاب ناصر الدين سعيدوني. المهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني الذي كان له دور في إعطائنا لمحة عن الأسرى وأهميتهم وبعض المبالغ التي كانت تقدمها الدول لامتداد أسراها من الدولة الجزائرية.

– إضافة إلى مقال لكينوة هيبة. رضوان شافو المعنون بـ: مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن 17 م بمجلة الباحث في العلوم الإنسانية، الاجتماعية الذي ساعدنا في رسم جدول يحمل عدد

السـفن من سـنة 1611 إلى غاية 1699م وقيمتها المالية وذلك نذكر قيم ومبالغ الغنائم البحرية المتحصل عليها طوال تلك السنين.

الصعوبات:

وكأي دراسة لا تخلو من الصعوبات والعوائق واجهتنا جملة منها:

– تعدد الوقائع التاريخية وصعوبة التحكم في المادة التاريخية لطول الفترة المدروسة [1519–1830م].

– عدم القدرة على التنقل إلى مكان تواجد الأرشيف.

– عدم توفر بعض المصـادر والمراجع الأجنبية التي كانت سـوف تثمن عملنا هذا بشكل كبير جدا أن وجدت.

– صـعوبة التفريق بين الضـرائب الشـرعية والمسـتحدثة لتقسـيمها إضـافة إلى تعددها.

– غير أن هذه الصـعوبات حاولنا تذليلها واتخذناها منطلق للبحث أكثر بمعينة الله الواحد القهار إضافة إلى توجيهات وتوصيات الأستاذ المشرف.

مدخل

مدخل:

لقد كانت الموارد الماليّة لدولة بني زيان* شـــبيهة بالموارد المالية للدولة الموحدية وبالتالي يمكن القول إن النظام المالي الزياني ما هو إلاّ امتداد للنظام المالي الموحدي إذ توارثه ملوك الدولة بوراثتهم للسـلطة والحكم فمن بين الموارد التي تعتمد عليها الدولة العبد الوادية**هي الضرائب بجميع أنواعها وبعض الفوائد التجارية ومختلف الغنائم.

1. **الضـرائب:** بما أن الدولة الزياني كانت بحاجة لمداخيل مالية كبيرة لقضـاء حاجات البلاد وتمويل حروبها وأداء رواتب الجند، ففرضـــت الضـــرائب على القبائل الخاضـــعة لسلطانها والتي من بينها نذكر:

– **الزكاة:** جمعتها الدولة من سكان المدينة والمناطق التابعة لها، وأحيانا كان السلطان يسـتخدم القوة لأخذها، وفي هذا ذكرت بعض المصـادر أن السـلطان أبو حمو الثاني *** أرغم بعض المشـــايخ المســـؤولة عن بعض القبائل على دفع الزكاة[1] أما الموظفون الذين كـانـت تعهد لهم الـدولـة بمهمـة جمع الزكـاة فـإنهم في الغـالـب يكونون من أقرب المقربين لأمراء الدولة كأبنائهم مثل توكيل أبو موسى حمو الثاني لابنه أبو تاشفين

---

*–**دولة بني زيان:** هي مملكة آل زيان الأصـلية وهي مواطن عبد الواد وأحلافهم بني راشـد، فتحوا الجزائر ودلّس سـنة 712، وكانت عاصـمتها تلمسـان وكانت حكومتها ملوكية استبدادية مطلقة، ومن بين ملوكها نذكر ابو حمو الثاني وأبو تاشفين ...للمزيد أنظر: مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 444–447.

–الدولة العبد الوادية** العبد الوادية نسبة إلى عبد الواد.

***–**أبو حمو الثاني:** [1359.1389م]: هو أبو حمو موسـى الثاني بن يوسـف بن عبد الرحمن، تولى الملك من سـنة 1359م إلى غاية سنة 1389 م، عرف عصره بالنشاط العسكري المكثف، دامت فترة حكمه أكثر من 30 سنة، كان حالما عادلا، يتميز بالحنكة والفطنة بالإضـــافة الى العدل. للمزيد ينظر: فيلالي عبد العزيز: تلمســـان في العهد الزياني دراسة سياسية عمرانية، اجتماعية، ثقافية، ج01، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002م، ص 55.

[1]–بسام كامل؛ عبد الرزاق شقدان: **تلمسان في العهد الزياني [1235–1555م]**، رسالة ماجيستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، إشراف أبو رميل، نابلس، فلسطين،2002م، ص 208.

الثاني لقبض الصدقات، كما أنه يشرف على جمعها إشرافا دقيقا لأنها مورد مالي هام جدا ومن المعلوم أنها نوعان زكاة الأموال كالذهب والفضة والنقود وزكاة المواشي[1].

وكانت تجمع الزكاة على نوعين عينا ونقدا والتي كانت تشرف عليها الإدارة المركزية وهي بدورها تشرف على جمعها ووضعها في بيت المال ومن ثم توزيعها على مستحقيها مع ترك جزءا منها لبيت المال.[2]

- **الخراج:** وهو من بين الضرائب التي تعرضت لها كتب النوازل سميت بضريبة الخراج أو ضريبة الأرض وكان مقدارها ما بين العشر ونص العشر مع مخروج الأرض[3]، وهو مقدار معين من المال أو المحصول بمعنى ما يوضع على رقاب الأرضيين من حقوق تؤدى عنها قال تعالى < أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ > ويستحسن اختيار جُباة الخراج من ذوي العلم والدين، إذ يوصي أبو حمو موسى الثاني قائلا "يا بني أما عمالك فلتتحيز منهم العارفين بجباية الخراج ... لا يضيعون أعمالك المخزنية .."ويقول صاحب زهرة البستان " ومن العجائب أيضا أن خراج عامين عند الولاة وجده عونا على المعضلات لا يخدم قائدا إلا وجاء بخراجه معه ... فاتسعت يده في الأموال .. " الشيء

---

[1]- حساني مختار: **تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصادية والثقافية**، ج02، منشورات الحضارة، 2009م، ص ص 120-121.

[2]- لطيفة بن عميرة: **أصول الفلسفة السياسية والأخلاقية في كتاب "واسطة السلوك في سياسة الملوك "لأبي حمو موسى الثاني**، رسالة الماجيستير في التاريخ، 2002م، ص 77.

-أما فيما يخص النظام المالي للدولة الزيانية فيتبين من خلال المصادر التاريخية أن من بين سلاطينها نذكر يغمراسن بن زيان [236-1283م] الذي اهتم بالجانب المالي في إقامة أركان دولته وذلك من خلال إنشائه للدواوين، والتي من بينها ديوان بيت المال، أو كما يعرف في تلك الفترة بديوان الأشغال. للمزيد ينظر: عبد القادر طويلب ؛ الحمدي أحمد: السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع من خلال كتاب أبو حمو موسى الثاني " واسطة السلوك في سياسة الملوك" [1235.1554 م] مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع 01، مج 05، يناير 2022م، ص 318.

[3]- مبخوت بوداوية: العلاقات **الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان** رسالة الدكتوراه في التاريخ، إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2005 .2006م، ص 276.

الذي يبين أن الخراج كأن يعد موردا هاما وأساسيا في تدعيم خزينة الدولة الزيانية فأبي حمو موسى الثاني اعتمد على أموال خراج عامين لإعادة بناء دولته[1]، وكانت الرعية تلزم بمقدار معين من خراج أراضيهم يدفعونه لبيت المال على غرار ما تفعله الدولة الموحدية* وذلك عندما قام سلطانها آنذاك بمسح أراضي الدولة وفرض الخراج على ثلثي الأرض عينا ونقدا[2].

- **الجزية:** كانت الجزية تؤخذ من الذميين (المسيح واليهود) الذين كانوا يتواجدون في أماكن مختلفة في ربوع الدولة الزيانية، وكانت تستثنى هذه الضريبة على المرأة الصبي، المجنون، العبد والراهب في ديره إضافة إلى ذوي العاهات والمساكين الذين يعيشون من صدقات الناس[3] وهي مبلغ مالي يدفعه أهل الذمة مقابل توفير حماية المسلمين لهم، فكانت الجزية أو كما سميت بضريبة الاستسلام مفروضة على من لا يدينون الدين الإسلامي ببلاد المغرب العربي الإسلامي وذلك منذ مجيء الإسلام إلى هذه المنطقة فكانت هذه الضريبة تدفع من طرفهم وخاصة اليهود الذين كان عددهم كبيرا جدا في منطقة المغرب الأوسط، والتي قدرت بدينارين وثلاثة دنانير في السنة[4].

- **الرسوم الجمركية:** كانت تلمسان تجبي نوعين من ضريبة الجمارك، فالأولى كانت على السلع الواردة لتلمسان من الخارج والتي تعرف بضريبة العشور، أما الثانية فهي

---

[1]- عباس قويدر: **الجيش في العهد الزياني [1235.1554م]**، أطروحة الدكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي الوسيط إشراف بلعربي خالد، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2015.2016م، ص 131.

*-**الدولة الموحدية:** يرجع تأسيسها إلى محمد بن تومرت، قامت في الشمال الإفريقي وامتد نفوذها على بلاد الأندلس رمز القوة للمغرب الإسلامي وانتشرت في كل أنحاء المغرب، سقطت سنة 1209 م وذلك بعد نشوب النزاعات والثورات الداخلية فيها.. للمزيد ينظر: عطا الله شوقي جمل: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1**، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1998 م، ص ص 21-25.

[2]-عبد القادر طويلب؛ أحمد الحمدي: المرجع السابق، ص 320.

[3]- مبخوت بوداوية: المرجع السابق، ص 276.

[4]-لطيفة بن عميرة: المرجع السابق، ص 78.

ضريبة المكوس على الصناعات والتجارة الداخلية، فالنسبة لضريبة العشور والتي تعني 1 من 10 من قيمة البضـائع لصـالح بيت المال، فقد كان لمدينة تلمسـان عاصـمة الدولة الزيانية جهاز جمارك جيّد ترأسه إدارتين للجمارك في ميناء هنين والمرسى الكبير[1].

وشـغلت مصـلحة الجمارك عددا من الموظفين منهم المدير والمحاسـب والمترجمين والحمّالين الذين ينقلون السّـلع بعد جمركتها ... أما عن قيمة الضـريبة الجمركية فهي لا تختلف عن ما كان معروف في عهد الدولة الموحدية فجمهورية إيطاليا كان تجارها يدفعون عشرة في المائة 10% ونفس الشيء بالنسبة لقشتالة وأرغون وفرنسا، وكان تجار الدولة الزيانية يدفعون عُشر القيمة على مجموع البضائع التي يحملونها، لكن بعض الدول التي لها علاقة متميزة مع الزيانين ومهادنة ومسالمة لهم فتدفع نصف الضريبة فقط، وقال الحسـن الوزان أنه لا يوجد سـوى موظف واحد يدير الجمارك ويحيي الرّسـوم التجارية ويؤدي ثلاثين دينارا في اليوم للخزينة[2].

وكانت تلمسـان تأخذ الضـرائب على التجارة الداخلية بين المدينة والمناطق التابعة لها في حالة دخول تلك البضائع لتلمسان، ورأى صاحب العمل أن الدولة فرضت ضريبة المكوس على الصـناعة داخل تلمسـان، فالأسـواق المحلات التجارية لابد أنها تدفع مبلغا معينا للدولة مقابل توفير الخدمات لها مثل الحماية أما المداخيل عامّة فقد قُدرت مداخيل تلمسان في بداية ظهور الدولة الزيانية بحوالي مئة ألف دينار سنويا ثم زاد، فوصلت إلى ثلاثمئة وأربعمئة دينار سـنويا، أما في فترة الضـعف والثورات الداخلية فقد وصـلت إلى حوالي مئتي ألف دينار سنويا[3].

[1]– بسام كامل؛ شقدان عبد الرزاق: سابق ص 209.

[2]– مختار حساني: مرجع سابق ص 115–116.

[3]– بسام كامل؛ شقدان عبد الرزاق: المرجع السابق، 211–212.

الغنائم البحرية:

أما الغنائم فهي كل ما يحصـــل عليه المقاتلون عنوة بعد المعركة، حيث تنوعت بين الأسـلحة والمال والأمتعة والأسرى من جنسـيات مختلفة وسـبايا وأنواع الذخائر والطعام... إذ يتم توزيعها على الجند كأعطية بعد إخراج الخمس لبيت المال، كما قال تعالى﴿ واَعْلَمُوا أن ماغِنِمْتُمْ مِنْ شَـيْءٍ فَلِلّهِ خُمْسُـهُ وِلِلرّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى واليَتَامَى والمِسـاكِين وابْنَ السّـبِيلِ أن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ وما أنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنا يَوْمَ الفُرْقَأن يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَأن واللهُ علَى كُلِّ شَـــيْءٍ قَدِير﴾[1]. ممّا يوجب الغنائم أن تكون تحصـــيل القتال –أما الفيء فهو تحصـــيل للسلم–[2].

فشكلت الغنائم مصدرا آخرا مهما من موارد تلمسان المالية، فقد كسبت تلمسان في العهد الزياني غنائم بسبب حروبها مع الدول المجاورة، وهناك أيضـا غنائم من البحر من الإغارة على مراكب وســـواحل المماليك الأوروبية التي كانت تتم كرد فعل على مهاجمة السواحل الإسلامية[3]، حيث استفادت الدولة الزيانية في كثير من الأحيان من الغنائم فعلى سـبيل المثال غنم يغمراسـن بن زيان ذخائر الدولة الموحدية بعد انتصـاره على خصـمه وتمكن بنو عبد الواد من جميع محلاّت ومتاع الموحدين ...، وعن أهمية الذخائر والغنائم ذكر أبو حمو قائلا "اقتناء الذخائر معونة الشـدائد "كما اسـتولى أبو حمو على متاع بني مرين إذ تنوعت بين خيلٍ وذخائر وغيرها وفي ســـنة 1369م أجبر بعض قبائل العرب على الطاعة وأخذ أموالهم وغنائمهم، علاوة على الغنائم التي كان يتحصل عليها الزيانيون عن طريق إغارتهم البحرية على المراكب التجارية وسواحل الممالك الأوروبية وذلك حماية

[1]– سورة الأنفال، الآية رقم 41.

[2]– عبّاس قويدر: مرجع سابق، ص127.

[3]– بسام كامل؛ شقدان عبد الرزاق: نفسه، ص 211

لســواحل المغرب الإســلامي، وبذلك كانت الغنائم احدى الموارد المالية الرئيســية المهمة للدولة الزيانية[1].

[1]– عباس قويدر: المرجع السابق. ص 128.

الفصل الأول: مؤسسة بيت المال

- **المبحث الأول:** تعريـــــــــف مؤسسة بيت المال.
- **المبحث الثاني:** إدارة مؤســـســـة بيت المال وتسييرها.
- **المبحث الثالث:** وظائفها.

الفصل الأول: مؤسسة بيت المال:

المبحث الأول :لمحة عن نشأة بيت المال:

تعود فكرة إنشـاء بيت المال إلى العهد الخلافة الراشـدية فقد كان عمر بن الخطّاب أول من أســـس بيتا تجمع فيه أموال المســـلمين، وعيّن له أمينا وهو "عبد الله بن الأرقم" وجعل له مساعديْن إثنين وجعل له حرسًا، وعمّ هذا النظام على كل الولايات الإسلامية أمّا في العصـــر الأموي فحدث تغيير جذري على هذه النُّظم (النظم المالية) في الدولة الإسلامية، ففُصل الخراج عن بيت المال، إذ كان الأمر مرتبطا ببعضه البعض في العهد الأول لهذا النظام، أمّا بالنســـبة للمغرب فذُكر أن الرســـتمين كان لهم بيت مال وكان المســـؤول عليه يســـمى صـــاحب بيت المال كما وُجد هذا عند الفاطميين، أمّا في عهد الموحدين فكان شخصا اسمه "القاضي ابن صقر" وهو صاحب بيت المال وأمين الخزانة وفي العصر الزياني والحفصي فسُميَ هذا الموظف بصاحب الأشغال، لكن في العهد العثماني سُميَ المسؤول عنها بـــ الخزناجي أو بيت المالجي الذي يشترط قبل توظيفه أن يكون غير متزوج ولن يتزوج مادام موظف ومسؤول عن هذه الوظيفة[1].

1.تعريف مؤسسة بيت المال:

يطلق مصـــطلح بيت المال ويراد به معنيان هما: إما الجهة وإما المكان، وأن كان بعض المؤرخين يغلب الجهة على المكان، لكن المعنى سواء كان الجهة أم المكان فالمهم أن المعنيان قد شكلا هذه المؤسسة التي أدارت مالية الدولة، وحتى تتضح صورة بيت المال وتتبين معالمها رأى صاحب العمل ضرورة الفصل بين المفهومين إذ أن بيت المال بمعنى الجهة فهي التي تختص بكل ما يرد إلى الدولة أو يخرج منها ما يحتاجه المسلمون

[1]– يمينة درياس: **السكة الحديدية الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 1988 م، ص 39–40.

من مال وفق ما تنصــه عليه الأحكام الشـرعية، أما بيت المال بمعنى المكان فهو المكان الذي توضع فيه وتصرف منه الأموال التي هي من واردات الدولة.

كما يعرف بيت المال في اللغة على أنه المكان المخصص لحفظ المال خاصا كان أم عامًّا، أما في الاصــطلاح فقد اســتعمل لفظ "بيت مال المســلمين" أو "بيت مال الله" للدلالة على المؤسـسـة التي قامت بالإشـراف على ما يرد من الأموال وما يخرج منها من وجه النفقات المختلفة[1]، أو هو المبنى الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإســـلامية كالفيء وخمس الغنائم ونحوها[2].

لهذا كان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدول الإســـلامية باعتباره دائرة خاصـــة للرقابة فقد كانت ترسل إلى العاصمة بعد سد النفقات الخاصة بالولاية لتوضع وتضبط في بيت المال[3]، إذْ كأن النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصـــادر الدخل ووجوه الإنفاق حيث يخضـع لإجراءات فعّالة لضـبط حسـابات الخزينة العامّة "بيت المال" التي أصـبحت العصب الحسّاس لنظام الحكم بالإيالة الجزائرية[4].

---

[1]– منير حسن؛ عبد القادر عدوان: **مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام**، رسالة الماجيستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، إشراف جمال محمد داود جودة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس بفلسطين، 2007م، ص 47.

[2]– الموسوعة الفقهية، **وزارة الأوقاف والشؤون الدينية**، ج8، ص 242.

[3]– شـهرزاد شـلبي: **المؤسـسـات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسـسـات المالية أنموذجا [1798_1830م]**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الأستاذ علي آجقو، جامعة باتنة 1الحاج لخضـر 2018_2019، ص 156.

[4]– ناصـر الدين سـعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، وزارة الثقافة والسـياحة المؤسـسـة الوطنية للكتاب، ص 26.

وبالتالي فهي بمثابة العمود الفقري للنظام المالي للجزائر في العهد العثماني، ونظرا لأهمية وحساسية هذا النظام المالي فقد كان التصرف في كل ما يرتبط بشؤون مؤسسة بيت المال بيد السلطة الأعلى في الإيالة[1].

كما تعتبر مؤسسة بيت المال حسب الأستاذة "صبرينة لنوار" أنها إحدى أهم مؤسسات الدولة التي اكتسبت مكانة كبيرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كغيرها من المؤسسات مثل مؤسسة أو هيئة الأوقاف، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور الأملاك العائدة إلى اليتامى أو الغائبين وتضمن حصة الدولة منها بحسب الأحكام الشرعية، فقدْ ازدادت أهمية هذه الهيئة بازدياد عدد ممتلكاتها التي كانت تُسير من طرفها، كما كان لمؤسسات بيت المال عائدات مالية معتبرة زادت في أهميتها فكانت تدفع للخزينة شهريا 400 بوجو[2*] أي ما يعادل 700 فرنك خلال القرن 18م وكان لمؤسسة بيت المال مقر خاص بها يحتوي على مكتبة المحاسبة ومراقبة الأملاك والأموال التي تسيرها كما يستقر فيه ناظر بيت المال وأعوانه وسمي هذا المقر أيضا بدكان بيت المال[**2].

---

[1]– عمر لمقدم: "**جوانب التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع02، مج 03، ديسمبر 2019، ص 386.

[*] –**بوجو**: هو وحدة نقدية تكاد أن تكون وحدة أساسية شائعة بالنسبة للنقود الفضية. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر خلال العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 3، ص 200.

[**] –**دكان بيت المال**: يقع بين قصر الجنينة ومسجد السيدة تحديدا في المنطقة القريبة بين منقطع الطريق بين سوق القيصرية وسوق الصناعة وسوق الغزل. للمزيد ينظر لنوار صبرينة: **آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع26، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016. ص 90.

[2]–لنوار صبرينة: "آليات ...، المرجع السابق، ص 89.

المبحث الثاني: إدارة مؤسسة بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال إحدى المؤسسات الإدارية الهامة في إيالة الجزائر العثمانية التي كان لها دورا هاما في النظام المالي كما أنها اكتسبت مكانة لما كانت تتوفر عليه من أموال وثروات وعقارات فكانت بمثابة – (صندوق بنك) – منظومة مالية تساهم بقسط وفير في مصاريف ومداخيل ايالة الجزائر[1].

كما تعتمد مؤسسة بيت المال على المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية[2]، إذ تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة "**عمر بن الخطاب**" وأعطاها صلاحيات واسعة، ثم ظلت تنمو طيلة الفترة الإسلامية في المغرب الأوسط[3] وكان لها نشاط يفوق على العديد من المؤسسات والإدارات الأخرى تقوم بعدة مهام من بينها إحصاء الموتى وعمليات الميراث وغيرها من المهام الأخرى[4].

تمتعت مؤسسة بيت المال بجهاز مستقل خاص وكان يشرف على إدارتها ناظر بيت المال وكان يساعده في مهامه مجموعة من العوان، وتتضح لنا مهام موظفي بيت المال من خلال الصلاحيات المخولة لناظر بيت المال كل حسب وظيفته[5].

ويتشكل هذا الجهاز من:

1) ناظر بيت المال (بيت المالجي):

[1]–المرجع نفسه، ص 90.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تق، تح، تع، محمد العربي زبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2006، ص 97.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 132.

[4]– حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 98.

[5]– لنوار صبرينة: "آليات...، المرجع السابق، ص 92.

يعتبر منصب ناظر بيت المال من أهم المناصب فهو يسير مؤسسة مالية هامة ويعين شخصيًا من قبل الداي وتفوض إليه مهمة المحافظة على مواريث الخزينة أو ما هو ملك للدولة وهذا التفويض الذي كان يحظى به بيت المالجي[1]، المكلف بالإشراف على الأملاك العائدة والنظر في التركات استخلاص ما يعود منها إلى لبيت المال[2]، يرجع في أساسه إلى تقليد عثماني مما يعطي الحق للداي مصادرة وتجريد رعاياه من أملاكهم وثرواتهم[3].

كما يقوم على رعاية أموال الغائبين والأسرى المسلمين في الدول الغربية المسيحية وقد يدوم حفظ الأمانات لمدة 40 سنة[4]، وعليه فصاحب هذا المنصب يرث بحكم منصبه جميع الأشخاص الذين يتوفون دون أن يتركوا وصايا أو الأشخاص الذين لا وارث لهم وسلطته تمتد إلى جميع الأراضي، وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين، متى لم يكن لديهم وارث شرعي هذا الترتيب يحرم بيت المال من أذى أي قسط من التركة*[5] .

---

[1]–لنوار صبرينة: **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة الماجيستر في تاريخ الحديث، اشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، الجزائر 2009–2010م، ص 36.

[2]–عقاد سعاد: **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519–1830م دار السلطان –انموذجا–**، رسالة الماجيستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، ص 27.

[3]– لنوار صبرينة: مؤسسة ...، المرجع سابق ص 37.

[4]– بدر الدين بلقاضي؛ بن حموش مصطفى: **تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط البير ديفلوكس**، دار موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون، 2007، ص 242.

*– **التركة:** هي مجموعة الأموال بكل أنواعها عقارات، منقولات وقيمات سواء كانت تلك الأموال تحت يد المالك أم كانت تحت يد نائبه، كيد المستأجر والمستعير والوديع، أم لم تكن تحت يده ولا يد نائبه كالأموال المغتصبة ينظر: محمد أبو زهرة أحكام التركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 42.

[5]–وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824م**، تع، تق، تع، إسماعيل العربي، الجزائر، 1982م، ص 49.

أما دوره في مؤسسات الأوقاف العثمانية فكان يزكي بعض القضاة في صفة أمين بيت المال ضمن مهام الوكلاء والنظار الذين يراعون دفن الفقراء وتقديم الصدقات للمسلمين، كما يراقب الأعمال الخيرية التي يقوم بها بقية موظفو بيت المال الذين يشرفون على توزيع الصدقات على المحتاجين[1].

والجدير بالذكر حسب الأستاذ "**ناصر الدين سعيدوني**" في كتابه ورقات جزائرية أن بيت المالجي كان يباشر عمله بمساعدة قاض وموثقان حيث يتم تعيينهم وعزلهم من طرف الداي وغالبا ما كانت آراء هذا القاضي شرفية غير ملزمة لأن بيت المالجي كان ينفرد برأيه ويملي عليه الأحكام والإجراءات التي يراها ضرورية فقط[2].

من هي الأسماء التي تولت بيت المال بين 1830/1797؟

ومن أهم أسماء من تولوا منصب بيت المال بين سنتي 1797-1830م كالتالي[3]:

---

[1]- حسان كشرود، **رواتب الجند وعامّة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية**، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث، فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري بقسنطينة ،2007-2008م، ص 167.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر الجزائر، ط2، ص168.

[3]- شهرزاد شلبي: المرجع السابق، ص 166.

الفترة	اسم صاحب ناظر بيت المال
1797م	سي مصطفى آغا بيت المالجي
1798م	علي حسان التركي بيت المالجي
1799-1806م	الحاج حسين بيت المالجي
1807م	محمد بن علي
1817-1826م	سليمان بيت المالجي
1826-1830م	خليفة شعبان بيت المالجي

2)القاضي: اعتمدت مؤسسة بيت المال على قاض خاص كان يطلق عليه (الوكيل) إذ تولى في مؤسسة بيت المال المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام وقد كانت آراءه استشارية غير ملزمة لأن الناظر حر في قراراته، كما كان مكلف بتوزيع التركات على الورثة بعد تسجيلها[1]، ويتكفل بتعيين وكيل يمثلهم في حال غيابهم ويقوم بتعيين أوصياء على القاصرين ويحرص على تنفيذ الوصية ليقوم بعدها بتجريد التركة، ويحدد عدد الورثة وحجم الديون بعد ذلك يصدر أوامره بحمل الميت إلى مثواه الأخير ليتولى بعدها تحرير الفريضة[2]، فرسم الفريضة يتم تحت إشراف قاضي بيت المال كما أن الأمانات المودعة في بيت المال لا تخرج إلا بمكتوب منه ويدون ذلك في السجلات، ومن بين أهم قضاة بيت المال نذكر السيد مصطفى بن السيّد أحمد القادري سنة 1842م[3].

[1]–لنوار صبرينة: آليات ...، المرجع سابق، ص 92.

[2]– شهرزاد شلبي: المرجع السابق، ص 167.

[3]– لنوار صبرينة: "آليات...، المرجع السابق، ص 92.

3)الموثقان: يطلق على الموثقان باسم العدول[1] ويعرفان أيضا بكاتبا الضبط[2]، فهما المسؤولان عن مهمة تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات وتركات ومعاملات من بيع وكراء، كما تتميز الطريقة المعتمدة من قبل العدول في التدوين بدقة[3].

4)الشـــاوش: نظرا لتعدد مهام ناظر بيت المال، عين موظفا يطلق عليه اســـم "الشاوش" لإعانته في بعض الأعمال ولعل من أهم وظائفه قبض الأمانات وعتق الأسرى[4] ، كما ورد عن الأســتاذ "**عمار بوحوش**" أن الشــاوش هو الحاجب أو البواب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج إلى قصـــر الداي[5]، ولقد ورد ذكر هذه الوظيفة في وثائق المحاكم الشـــرعية على هذا النحو "شـــاوش بيت المال"، وكان ينوب ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه، كقبض الأمانات وعتق الأسرى[6].

5)الدلال: ورد عن الأستاذ **ناصر الدين سعيدوني** أن الدلال هو الذي يقوم بتعريف البضائع بالمناداة عليها في السوق الكبير مقابل الحصول على سهم من ثمن هذه البضائع والسلع[7]، وكان لبيت المال أربعة دلالين وكانت مهامهم تتمثل في بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني فهم الباعة المتجولون الذين يعرضـون المخلفات في الأسـواق، فقد كانت مهام دلال بيت المال لا تنحصـر داخل مدينة الجزائر فقد امتدت إلى فحوصــها وأوطانها كما أنه ورد في ســـجلات بيت المال "جلب لنا ابن عيســـى الدلال من البليدة 1464 بوجو...

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات ... المرجع السابق، ص168.

[2]– شهرزاد شلبي: مرجع سابق، ص 167.

[3]–لنوار صبرينة: مؤسسة...، مرجع سابق، ص 47.

[4]– شهرزاد شلبي: مرجع سابق، ص 168.

[5]–عمار بوحوش: **التاريخ الســياســي للجزائر من البداية والى غاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإســلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 67.

[6]–لنوار صبرينة: آليات...، المرجع السابق، ص 92.

[7]– ناصر الدين سعيدوني: ورقات ...، ص 188.

الدلال محمد الحرار سنة1237هـ/1724م.

عيسى الدلال لبيت المال 1238هـ/1725م.

مسعود سمسار بيت المال[1].

6)**الغسال:** كان هناك غسالان اثنان حسب الجنس ذكر وأنثى مهمتهم غسل وتكفين الموتى، فيأخذ الغسال نصيبا من التركة عن غسله وتكفينه للميت، ونذكر من بين الأسماء التي ورد ذكرها في الوثائق "محمد غسال بيت المال ابن الموهوب سنة 1166هـ/1752م[2].

7)العداد: أن لفظ عداد هي نفسها كلمة "قبّاض" و " صايجي" إذ هي كلها مصطلحات تطلق على نفس الشخص الذي يحتل هذه الوظيفة وتعتبر وظيفة العداد بمثابة وظيفة "المحاسب" في وقتنا الحالي، ولعل من أهم أعماله هي قبض النقود التي تباع بها محتويات التركة وتعديل ما يدور بها من ديون ومصاريف، وعدها جميعا وتحديد الباقي منها لتوزيعه على الورثة حسب فريضتهم[3] .

8)التزميم: هو عملية تذكرها رسوم التركة ولا توضحها، فهي أحد الوظائف في بيت المال وهو ما ذهب إليه الباحث خليفة حماش على أن هذه الوظيفة ذكرت في وثيقة نادرة تعود إلى سنة 1779م، وهذه دلالة كافية على وجودها[4].

9)خبراء التقويم: تخضع التركة قبل قسمتها وتوزيعها على الورثة إلى التقويم، ويقصد بها تحديد قيمتها إذ يتولى هذه العملية الخبراء وتشمل عملية التقويم العقارات وبعد

---

[1]– لنوار صبرينة: مؤسسة...، المرجع السابق، ص 48.

[2]–لنوار صبرينة: "آليات...، المرجع السابق، ص 93.

[3]–خليفة حماش: **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، رسالة الدكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري بقسنطينة ،2006م، ص 791.

[4]– شهرزاد شلبي: المرجع سابق، ص 169.

تقويم التركة تعرض في المزاد العلني وينادى عليها من طرف الدلال، لتوزع قيمتها على الورثة فيما بعد[1].

إن مجموعة الموظفين هذه تشكل الجهاز الإداري لمؤسسة بيت المال، الذي يتصدره ناظر بيت المال إذ كانوا جميعهم يعملون عملا متكاملا حتى يضمنوا السير الحسن لهذه المؤسسة، إضافة إلى وظائف لم يتم ذكرها في الوثائق –حسب صاحبة العمل – مثل الخوجة وهو المسؤول عن التفتيش في المحاسبات لصالح الدولة[2].

المبحث الثالث: وظائف مؤسسة بيت المال:

1–الوظائف الاقتصادية (المالية):

أ–المهام العقارية:

كانت المؤسسة تقوم بتسيير عقارات مختلفة منها ما هو ملك البايلك ومنها ما يعود للورثة أو الأسرى أو الغائبين، فكانت هيئة بيت المال تسير عددا كبيرا من العقارات داخل المدينة وخارجها عن طريق كرائها، ولم تقتصر عملية الكراء على أملاك البايلك فحسب بل شملت حق الأملاك التابعة لمؤسسات الوقف خاصة مؤسسة بيت الحرمين الشريفين، ومن وظائفها أيضا صيانة العقارات والأماكن المخربة والبيوت الآيلة للسقوط والعقارات المحبسة[3].

ب– كراء الأراضي الزراعيّة:

---

[1]– المرجع نفسه، ص169.

[2]–لنوار صبرينة: آليات...، المرجع سابق، ص 93.

[3]–لنوار صبرينة: "**المهام الاقتصادية لمؤسسة بيت المال خلال العهد العثماني (من وثائق الأرشيف الوطني)**"، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، جامعة الجزائر 2، ع7، جوان 2017م، ص 156.

تعتبر مؤسسة بيت المال مؤسسة ماليّة مستقلة التسيير إذ تنحصر مهامها في المحافظة على المواريث المخزنيّة التي تعتبر من أهم الموارد التي تدخل للخزينة، فكانت تسير عددا كبيرا من العقارات داخل مدينة الجزائر وخارجها عن طريق كرائها، حيث يقوم البايلك بكراء أراضيه لسكان الدواوير وهي ضريبة عينيّة تجمع من المحاصيل الزراعية[1].

ج- الاقتراض والتسليف:

يعتبر الاقتراض والتسليف أحد أهم الأعمال والوظائف المالية التي يتولاها بيت المال إذ أن بيت المال كان يقوم بالاقتراض لنفسه في أوقات عجزه المالي، وتكون هذه العملية غالبا من التجار أو يقوم بالتسليف لفئات عديدة من المجتمع قصد دفع عجلة التطور الاقتصادي للدولة وهي السياسة الأبرز لبيت المال في هذا المجال[2].

د- حفظ أموال الأسرى والغيب:

تدخل عملية المحافظة على أموال الأسرى والغيب ضمن المهام الاقتصادية لمؤسسة بيت المال، فيحق لها التصرف في مخلفاتهم ببيعها والمحافظة على أموالهم لحين عودتهم وهذا يدخل في مهام ناظر بيت المال إذ هو الذي يقبض مال الأسرى والغيب ويودعها في خزينة بيت المال، وذلك في خزينة خاصة تحفظ فيها الأموال كوديعة مقدسة لا يجوز المساس بها والتصرف فيها لحين عودة الغائب أو الأسير ... وبعد قدوم الشخص المعني أو صاحب المال يقبض ماله ويحق له التصرف فيه (علما أنه تضمن حصة الدولة فيه)[3].

---

[1]- لخضر مساعدي: **السيّاسة المالية للجزائر خلا العهد العثماني [1519_1830]**، رسالة الماستر في التاريخ الحديث، بيرم كمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019_2020م، ص 49.

[2]- عدوان منير؛ حسن عبد القادر: المرجع سابق، ص 85.

[3]-لنوار صبرينة: المهام ...، المرجع السابق، ص ص 163-165.

2- الوظائف الاجتماعية:

لعبت مؤسسة بيت المال دورا مهما في تحقيق الضمان الاجتماعي (الكفالة الاجتماعية) لفئات المجتمع الإسلامي، فقد اهتم بيت المال بالفقراء والمساكين والمعوزين من المسلمين فقد ضمن للمجتمع حياة كريمة، إذ كان بيت المال يضطلع بإعانة المحتاجين والمستضعفين، فكان عمر بن الخطاب يأمر بتسجيل المحتاجين في المدينة ويجري عليهم القوت، ولما تولى عثمان بن عفان الخلافة أمر أبو موسى الأشعري بإطعام المساكين وكسوة كل واحد منهم كسوة (ثوبا)، كما لخص صاحب العمل هذا الوظائف الاجتماعية لبيت المال إذ نستنتج من خلاله تلخيصه أن بيت المال كان يتولى قضاء الديون عن الغارمين وتزويج كل من لا يجدون صداقا بالإضافة إلى إسلاف أهل الذمة الذين ضعفوا عن استثمار أرضهم[1].

أ- الإشراف على مراسيم دفن الميت وبيع التركات في المزاد العلني:

تقوم هذه المؤسسة بمراقبة تركات جميع الأشخاص الذين وافتهم المنيّة أو الذين يطول غيابهم فيعتبرون موتى ويكتبون في عداد الموتى، ولا يؤذن بدفن الميت إلا بأمر من البيت مالجي كما يقوم الأولياء بتقديم جل المعلومات المتعلقة بالميت[2] ، ويتكفل القاضي بعد أن يقبر الميت بتحديد الورثة ويعين وكيلا لتمثيلهم أن كانوا دون سند عائلي ويقوم بعدها بتنفيذ وصية الميت أن وجدت كما يحرص على تسديد الديون التي عليه (على الميت) ، ثم يتم تدوين ما ترك من إرث وبعد جرد أملاك الميت وتنفيذ وصيته

---

[1]-عدوان منير حسن عبد القادر: المرجع السابق، ص101،100،97.

[2]- غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر [1700-1830]**، أطروحة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، 2000-2001م، ص124.

تباع أملاكه في المزاد العلني لتدفع منها المســـتحقات المتعلقة بتكاليف مراســـيم الدفن، ونفقات الإدارة شرط أن لا تزيد عن سبعة بالمائة من قيمة التركات والودائع[1].

تقوم مؤسسـة بيت المال مقام صـندوق عمومي فما تجنيه من مال فإنه يستخدم في الأعمال الخيرية كدفن الفقراء الأجانب الذين لا مأوى لهم ودفع أجور الأساتذة وغيرها من الوظائف ... فمؤسـسـة بيت المال تسـاهم في مجالات شـتى، ومن ثم يعد صـندوق بيت المال أحد أهم مصادر الإنفاق[2].

أجور موظفي بيت المال:

أما فيما يخص أجور موظفي بيت المال فكانت أجرتهم تختلف كل حســـب وظيفته ولم تكن الأجور متسـاوية ،أجر القاضـــي لا يسـاوي أجر ناظر بيت المال ذلك أن هذا الأخير أعلى منه رتبة وكذلك يجدر الإشـارة إلى أن الأجور تكون حسـب التركة، فحسـب الباحثة صـبرينة لنوار أن بعض المصـادر الأوروبية تقول بأن موظفي مؤسسـة بيت المال لا يتقاضـــون أجرة بل يحق لهم نصـــيب من التركة والتي يجب أن لا تتجاوز 7% لتدفع أجور كاتب الضـبط والموثق ومصـاريف البيع العلني[3]، حيث أن الموظف السـامي لبيت المال(ناظر بيت المال) يحافظ على منصـبه ويشـتريه برسم الالتزام بقيمة تعادل أربعمئة بوجو شهريا، فهذا يدل على أن مداخيله كل شهرين تعادل أضعاف ما يدفعه ، فالمداخيل الضـــخمة يجنيها من حقوق تقســـيم التركات في مدن الإيالة المقدرة ب 10%من الإرث لصـــالح موظفي بيت المال والقضـــاة وغيرهم من الكتاب إلى جانب مداخيل التوثيق في المحاكم الشرعية[4].

---

[1]– شهرزاد شلبي: المرجع السابق، ص 158–171.

[2]– عائشة غطاس: مرجع سابق، ص 128.

[3]–لنوار صبرينة: المرجع السابق، ص 93.

[4]– حسان كشرود: المرجع السابق، ص 167.

أما أجرة القاضـــي فكانت مثل الأجور الأخرى كما أنها أجرة ليســت محددة بنســبة معينة فهي تؤخذ من مجمل التركة كما كان الحال في تونس حيث كانت محددة بنســـبة معينة بموجب قانون صـــادر ســـنة [1592م] قدرها 1.5%من التركة، وإنما كانت هناك معايير أخرى يعتمد عليها في تحديدها، ولذلك كانت تلك النســـبة تختلف من حالة إلى أخرى ، كما كانت أجرة القاضي أعلى من أجرة الموثقان فأجرة القاضي في الحالتين اللتين تعودان إلى عامي [1124و1128هـ] فهي على التوالي ثمانية ريالات و ستة عشر ريالا، أما أجرة الكتّب فهي ثلاثة ريالات وتســـعة ريالات بفارق 5 ريالات في الحالة الأولى وسبعة ريالات في الحالة الثانية وكانت أجرة القاضي أكبر وأعلى من أجرة العداد أيضا إذ تمثلت أجرة هذا الأخير فكانت حســـب صـــاحب العمل ثلاثة نماذج ففي النموذج الأول بلغت أجرته سـبعة ريالات دراهم صـغار وذلك في تركة بلغ مجملها 2802 ريالا، وبلغت تلـك الأجرة في النموذج الثـاني 5،25 ريـالا وذلـك في تركـة بلغت 352 ريـالا أمـا في النموذج الثالث فبلغت ثلاثة ريالات وذلك في تركة وصلت في مجملها إلى 144 ريالا[1].

أما الباحثة صـــبرينة لنوار فذكرت الأجور الخاصـــة ببيت المال حســـب Gentydu Bussy أنها لم تكن أجورا ثابتة بل كان يقسم بينهم نصيب من المؤسسة من التركات التي يجب أن لا تتجاوز 10% كحد أقصـــى فكانت كالتالي 2% :نصـــيب بيت المالجي 1%نصـيب القاضـي1% نصـيب الصـبايحي (العداد) 1% نصـيب العدول1% نصـيب الشـاوش وتقول صـاحبة العمل أنه من خلال اطلاعها على سـجلات بيت المال تبين أن الأجور في المرحلة الأولى كانت تقدم كل يوم جمعة ثم مع الوقت أصبحت تقدم شهريا.

[1]– خليفة حماش: المرجع السابق، ص ص 791–798.

ويمكن القول أن هناك موظفين أجورهم ثابتة لا تتغير مثل: القاضـــي والعدول والشاوش والصايجي والدلال، أما الموظفين الثانويين مثل الغسال والغسالة فتتراوح أجورهم ما بين 1 و2بوجو[1].

وقد ذكرت الباحثة شـــهرزاد شـــلبي أن الأجور خضـــعت بدرجة كبيرة لقاعدة أهمية المنصب فأعلى هذه الأجور كانت من نصيب ناظر بيت المال ويليه القاضي، بينما نجد أن بعض الأجور لم تتعدى قيمتها 1 ريال كأجر الغسـال، حملة الموتى وحفاري القبور إذ تميزت هذه الوظائف الثانوية بعدم الثبات[2].

[1]– لنوار صبرينة: المرجع السابق، ص 93.

[2]– شهرزاد شلبي: المرجع السابق، ص 170.

الفصل الثاني: موارد بيت المال:

المبحث الأول: موارد بيت المال الخارجية:

- المطلب الأول: الهدايا المتبادلة بين الجزائر وإسطنبول.
- المطلب الثاني: الجهاد البحري -الغنائم البحرية.
- المطلب الثالث: الإتاوات والهدايا الإلزامية.

المبحث الثاني: موارد بيت المال الداخلية:

- المطلب الأول: الأوقاف " تعريفها – أنواعها-الدور الاقتصادي للوقف ومدى مساهمته في المدخول (بيت المال) .
- المطلب الثاني: الضرائب: على أهم أنواع الملكيات والإنتاج الزراعي.
- المطلب الثالث: الرسوم الاقتصادية في المدينة.
- المطلب الرابع: رسوم السوق.

المبحث الاول: موارد بيت المال الخارجية:

1) الهدايا المتبادلة بين الجزائر وإستنبول:

إن مجموع الهدايا التي تبعثها الإيالة إلى السلطان العثماني هي هدايا ذات بُعد تاريخي، مرتبط بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية إذ أرســـل الجزائريون بطلب من خير الدين بربروس سنة 1519 م إلى السلطان سليم الأول بأربعة سفن محمّلة بهدايا ذات قيمة عالية وقد تم تنصيب أبو العباس أحمد بن القاضي كسفير لدى الباب العالي على رأس من ذهب إلى إسطنبول حاملا إليه رسالة الأهالي ، فكانت الهدايا المرسلة إلى السلطان هي عبارة عن هدايا من الغنائم البحرية والتي تنوعت بين الأحجار الكريمة والأســـرى والعبيد والحيوانات وغيرها[1].

احتوت هذه الهدايا أيضا على أحجارا نفيسة من الياقوت والذهب الإبريز، وقد قدرت حجرة واحدة من الأحجار المرصـــعة في ســـرج من الســـروج بســـتة وثلاثين ألف دورو ويعتبر هذا الشيء ذا قيمة ولا يقدر بثمن وإنما بالخزائن [2].

إضافة إلى بضعة جلود الأسود والنمور، وعدد من الأغطية الصوفية التي تصنع في الجزائر، ولعل الهدف الأســاســي من هذه الهدايا المرســلة للباب العالي هو تقديم نموذجا عن المنتوجات الصناعية للإيالة والتشهير بها[3].

---

[1] –بليل رحمونة: القناصـــل **والقنصـــليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 –1830م، أطروحة** الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ فغرور دحو، جامعة وهران 2010–2011م، ص 94.

[2]– أحمد الشـريف الزهار: **مذكرات الحاج نقيب أشـراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشـركة الوطنية للنشـر والتوزيع الجزائر، 1974م، ص 121.

[3] – عثمان بن حمدان خوجة: مرجع سابق، ص 94 .

أطلق على الهدية كلمة بشكش أيضا وهي كلمة عثمانية ذات أصل فارسي والتي تعني الهبة التي تقدم لأحد الرؤساء أو صاحب المنزلة لكسب مودته.

وفضلا على رموز الولاية فقد كان الباب العالي بدوره يرد أيضا على هدايا الإيالة له بهدية قيّمة تشبه هدية الجزائر له أو أفضل منها قيمة في بعض الأحيان، إذ تمثلت في العتاد الحربي والتجهيزات العسكرية، والتي كانت الإيالة دوما في حاجة إليها وذلك لتقوية وسائل دفاعها وفي مقدمتها الأسطول[1] حيث تمثلت هذه الذخيرة الحربية في مجموعة من المدافع البارود، الأحبال، الأخشاب وأحيانا بعض السفن الجاهزة للإبحار[2].

وفي 25 شوال 1766م وصلت سفينة فرنسية وهي تحمل هدايا الباب العالي للإيالة والتي حملت أنواع بعض الأخشاب وعددا من المجاديف إضافة إلى 2540 رطلا من المسامير الحديدية وغيرها ... وفي نفس الشهر من نفس السنة وصلت سفينة سردينيا مرسلة من القسطنطينية تحمل هداياها للجزائر والتي تمثلت في45670 رطلا من الحديد و7000رطلا من المسامير النحاسية بالإضافة إلى 17880 رطلا من القصدير[3].

ومن الواضح أن هدايا الباب العالي للإيالة الجزائرية كلها حربية تتعلق بالعتاد والمعدات العسكرية وذلك لأن الإيالة كانت دائمة الاحتياج لمعونة تتعلق بهذا الجانب، فبعد

[1]– خليفة حماش إبراهيم؛ **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798إلى غاية 1830م**، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الاسكندرية ،1988م، ص 165.

[2] Hamdan ben othman khodja: (sidi) Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger intitulé en arabe le miroir,T1 ,paris ,Goetscly fil ,1830 ,p109

[3] Tachrifat, Recueil de notes hist ques sur l'administration de l'ancienne régence d'lger, par a devoulx , Alger ,p41ori

وصـول الهدايا من السـلطان العثماني فإنه يأذن للداي بأن يجند الجنود في البلاد الخاضـعة لسلطانه[1].

كما ذكر الكاتب بســام العســلي في مؤلفه خير الدين بربروس والجهاد في البحر، أن سلطان الباب العالي أرسل 14 سفينة محملة بالجنود المقاتلين المدربين مع كميات جيدة من الأســلحة والذخائر ومختلف التجهيزات وذلك ردا على هدية خير الدين بربروس التي بعثها لسليم الأول مما حصل عليه من الغنائم[2].

2) الجهاد البحري والأسرى المسيحيون:

لم تكن لميناء الجزائر أهمية كبيرة قبل مجيء العثمانيين، لكن ما إن ارتبطت الجزائر بالباب العالي ودخلت تحت راية الدولة العثمانية حيث كان ذلك في سـنة 1519م حتى ظهر الدور الإسـتراتيجي لميناء الجزائر، وتعتبر البحرية هي النواة الأولى التي تشكلت منها القوات الجزائرية عامة، حيث تم الاعتناء بها وتحسينها باستمرار من الناحية المادية والبشرية إلى أن صـارت الجزائر تمتلك أسطولا بحريا كبيرا في الحوض الغربي للمتوسط منذ الفترة الأولى من القرن الســادس عشــر ميلادي ، أين أخذت البحرية الجزائرية على عاتقها حماية المصــالح السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية ، فكانت البحرية هي الوسيلة الوحيدة التي تعتمد عليها الإيالة الجزائرية في هذه الفترة لهذا الســبب توجب عليها مواصــلة جهودها العســكرية ضــد أعدائها الذين كان أغلبهم من الدول الأوروبية ، فكان النشـاط البحري للأسطول بمثابة العمود الفقري للاقتصـاد الجزائري آنذاك وذلك من خلال موارد الجهاد البحري وملء الأسـواق بما تم غنمه عن طريق البحر.

[1] –وليام شالر: المصدر السابق، ص 44.

[2] – بسام العسلي: **خير الدين بربروس والجهاد في البحر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت 1980، ص 93.

تكاثرت غنائم جهاد البحري في الفترة الأولى للعهد العثماني ثم أخذت في التناقص حتى كادت أن تتلاشـــى في القرن 18م، ثم انتعشـــت مع نهاية العهد العثماني مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشـــاطها الحربي، خاصـــة في فترة انشـــغال أوروبا بالثورة الفرنســـية وفتوحات نابليون وقد ارتبط تجدد نشاط البحرية الجزائرية بجهود بحارة مشهورين على رأسهم الرايس حميدو* [1790-1815م] [1].

ومن هنا ذاع صـيت الرايس حميدو في كل الأرجاء وما حققه من بطولات وإنجازات في أعالي البحار ، فنذكر خروجه مثلا سنة 1799م، التي إلتقى فيها مع فرقاطة كبيرة للبرتغاليين وكانت أكبر من فرقاطته وقد تمكن منها وجرها إلى ميناء الجزائر لتضـــاف غنيمته إلى الأسطول البحري الجزائري[2] ، فكان الجيش البحري الجزائري هو مصدر قوة الجزائر في العهد العثماني و التي بلغت قوته في عهد الرايس حميدو ما يقارب 500 قطعة بحرية و التي يعمل على متنها مابين 30000 و 40000 بحار وبفضل هذا الأسطول تمكنت الجزائر من تحقيق الكثير من الإنجازات العظيمة والتي من بينها حماية التجار وإغناء الخزينة بعائدات مالية كان مصدرها الغنائم البحرية [3].

فكانت ســفن إيالة الجزائر تخرج للبحث عن الغنائم وكان ذلك غالبا في فصــل الربيع[4] حيث اعتبرت السفن والسلع المحملة على ظهرها من أهم الغنائم البحرية التي يتحصل عليها

*– الرايس حميدو: من أهم قياد البحر، ارتقى لمنصـــب القيادة يتمتع بالذكاء الحاد والشـــجاعة الخارقة للمزيد ينظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص 54.

[1]– حنيفي هلايلي: **التنظيم العســـكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني**، مجلة جامعة، الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ع22 مج02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007م، ص276.

[2] –نوري صباح العبيدي هادي. توفيق دحماني: إيالة **الجزائر بين موارد البحر والضرائب**، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، ع 10، مج 03، 2017م، ص 130.

[3] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي لجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 76.

[4] – ج.أو هابنسترايت: **رحلة العالم الألماني الى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ**، 1732م ، تر، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي ، د.س.ن، ص 43.

البحارة الجزائريون من السفن التجارية الأوروبية، وخاصة وأنها موردٌ هامٌ من موارد النشاط البحري الذي يعتبر مصدرا أساسيا بدخل الإيالة خلال القرن 17م، مدخرا للإيالة موارد مالية هائلة وهو الشي الذي جعل الجزائر آنذاك في ذروة الاقتصاد ولمدة طويلة والجدول الآتي يبين لنا عائدات هذا القرن [1].

عدد السفن وقيمتها من سنة 1611 الى غاية 1699م:

السنة	الغنائم من سفن وسلع	القيمة المالية
1611-1613		700 قرش
1620	سفينتين اسبانيتين - 19 أفريل سفينة فرنسية محملة ب 121 برميل - 15 اوت اخذ قارب محمل ب 66 برميل من النبيذ - 22 سبتمبر سفينة محملة بالملح مع عدد من الاسرى - في شهر اكتوبر تم الاستيلاء على 4 سفن تحتوي كل منها على بضائع تختلف عن الاخرى فواحدة بها النبيذ واخرى فيها عدة انواع من التوابل كالفلفل والقرفة وغيرها واخرى بها السكر وهناك احتوت على الخمور والكحول	45000 ايكي 450000 ايكي 15000 ايكي 2000 ايكي قدرت القيمة المالية لها ب 385000 ايكي قدرت ب 420300 ايكي

[1] – هيبة كنيوة؛ شافو رضوان: "**مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال ق 17 م**"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع2، م12، 2021 م، ص 339.

	- في شهر نوفمبر تم اخذ سفينتين وقاربين محملة بسلع متنوعة.	
1622-1623	- خمسة بوارج وسفن عظمى وكذلك على سفن انجليزية وفرنسية واسبانية والمانية وايطالية	ب 1700000 قرش
1624-1625	هجوم البحارة الجزائريين مع التونسيين على ميناء بيراستو بالبيندقية	100000 ايكي
1626	استولى البحارة الجزائريون والتونسيون على 18 سفينة كبرى من البندقية محملة بالسلع ذات قيم عالية	ب 160000 قرش
1628-1630	تم الاستيلاء على 20 سفينة فرنسية	بقيمة 380000 ايكي
1633-1634	تم الاستيلاء على 80 سفينة فرنسية	4752000 ليرة ترنو
1638	اخذت عدة سفن مرسيلية	56000 قرش
1639	اخذ البحارة الجزائريين سفينة اسبانية يحتوي على 60 سبيكة من الفضة	/
1640	اخذ الجزائريون بارجتين وسفينة من اسبانيا كما اخذ الجزائريون سفينتين انجليزيتين محملة بالسلع واحدة تحتوي على سبائك الفضة وريالات اسبانية وكمية من القرمز	/ 32000 ايكي مليون ليرة ترنو
1642-1644	اخذ البحارة الجزائريون 5 سفن انجليزية	/

1651-1653	اخذ سفينتين فرنسية احدهما لرجال الدين	/
1654	اخذ الجزائريون بارجتين وسفينة محملة بسلع ثمينة قادمة من الهند	80000 قرش
1655-1656	دخلت الى الجزائر 17 سفينة منها 6 سفن هولندية 4 سفن	100000 ايكي
1657-1658	340 سفينتين من مالطا ومركبين صيد من جنوة	
1662-1663	33 سفينة من دول اوروبية مختلفة اسبانيا، البندقية فرنا، نابولي، مالطة	/
1664	20 بارجة و 23 سفينة من انجلترا واسبانيا وهولندا	/
1665	عدة صنادل وسفينة من البندقية سفينة اسبانية	2 مليون ليرة ترنوا
1666	سفينتين و4 صنادل وبارجتين	سلع احد السفن 40000 ايكي

نلاحظ من خلال الجدول كمية الغنائم الكبيرة والتي تنوعت بين سفن وسلع وأسرى التي دخلت لإيالة الجزائر خلال القرن 17 م ، نتيجة النشاط القوي والفعال للأسطول البحري

داخل المتوسط وخارجه فدخلت مبالغ ضخمة للإيالة والمقدرة ب 273.600 قرش إسباني ، و2314300إيكي و 508626.37 فرنك و 16052000 ليرة ترنو[1].

وعن اختلاف تقديرات القناصل للغنائم وأحجامها نذكر أن توماس هيس يذكر أنه سنة 1677م أخذ الجزائريون 70 سفينة هولندية، ويذكر جوزيف مورجان من سنة 1677م إلى غاية 1680 م أسر البحارة الجزائريون 160 سفينة إنجليزية أو تابعة للمملكة البريطانية، كما ذكر "روبير كول " قنصل إنجلترا بالجزائر إنه في الفترة الممتدة ما بين 1677و لغاية 1682م بأن البحارة الجزائريين قد غنموا 157 سفينة بقيمة قدرها 1.5 مليون قرش[2].

كما قدر القس دان Dan سنة 1634م قيمة البضائع التي غنمها الجزائريون في البحر منذ مطلع القرن 17 م، والتي كانت بقيمة 20 مليون فرنك وقدر عدد الأسرى بمليون شخص وهذا يعني حسب رأيه 25 مليون فرنك[3].

تباع الغنائم للسكان بعد غنمها وجلبها لمدينة الجزائر وتوزع على ذوي الحقوق، فتأخذ الخزينة العامة الخمس (البنجق) كنصيب لها وذلك وفقا لما تنص عليه شريعتنا الإسلامية غير أن الخمس لم يكن تاما أبدا لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الاطلاع على الغنائم[4].

أما الغزاة فكان كل واحد منهم يأخذ ماهو معين له فمنهم من يأخذ سهما واحدا ومنهم من يأخذ سهمين[5].

---

[1] – هيبة كنيوة؛ شافو رضوان: مساهمة...، مرجع سابق، ص 341.

[2] –كنيوة هيبة: **تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وانعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، اشراف رضوان شافو، 2022 .2023م، ص 184.

[3] – يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 م، ص 202.

[4] – عثمان بن حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 80.

[5] – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 109.

الأسرى المسيحيون:

عرفت جزر البحر المتوسط وشعوب المنطقة غارات عديدة، وقد تم من خلالها أسر العديد من الرجال والنساء قصد فديتهم، بناء عليه فإن الجهاد البحري حركة تشمل مصادرة السفن والحمولة ولسلع أخرى حتى أن إيالة الجزائر العثمانية توفر دخلا جد هام عن طريق افتداء الأسرى[1].

ففي عام 1556 م أسر الجزائريون 28 مركبا في مالقا و50 أمام جبل طارق، وفي عام 1608م هاجموا وأسروا 42 سفينة و820 شخصا ومن عام 1608 م إلى غاية سنة 1618م تم أسر 339 سفينة و12239 شخص، وفي الفترة الممتدة ما بين 1621م و1627م أسر البحارة الجزائريون عشرين ألف شخص وكان الأسرى من جنسيات مختلفة تنوعت بين الإسبانية، البرتغالية، الفرنسية، الإنجليزية، الدنماركية، الهولندية، الإيرلندية، الأمريكية، الصينية، اليابانية ... وغيرهم الكثير[2].

وكان من المعلوم أن قضية افتداء الأسرى شكلت أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية للإيالة ، فليست كل الأسرى يمكن افتدائهم بنفس المبلغ وإنما كل أسير تُحدد قيمته ومبلغه حسب مكانته ، فالقابودان (وهو قائد السفينة) يتطلب إطلاق سراحه دفع ألفين وخمسمائة قرش ، بينما مساعده وصانع السفن أو الجراح ففديتهم قدرت ب 1500 قرش عن كل واحد منهم ، أما البحار فعليه تسديد ألف قرش وفي الغالب يكون ثمن الأسرى الألمان مرتفع عن باقي الأسرى وذلك بسبب مهارتهم في الشؤون البحرية[3]، فكانت المبالغ أحيانا ضخمة فهذا مثلا "دون مارتن القرطبي ماركيز كورتيز" دفع لحسن باشا 23000ايكو* ذهبا، وهذا نبيل

---

[1] – علي تابليت: **البحرية الجزائرية عبر التاريخ من القرن 14 إلى القرن 19م**، مجلة افكار وآفاق، جامعة الجزائر ع06، م 04، 2015م، ص 287.

[2] – يحيى بوعزيز: المرجع السابق ص 198–199.

[3] – ج.أو هابنسترايت: المصدر السابق، ص 42.

من كاتلان اسـمه" غلاسـيران دي بينوس" وافق على دفع مئة قطعة حرير ومئة ألف دوبلات ذهبا، ومئة حصــان ونفس المبلغ من البقر ، وأما الأب "أنطوان دي لاكروا"فدفع5000 ليفر، أما صاحب الحرفة أو البحار فيدفع حوالي 500 ليفر[1].

بعد تمكن الجزائريون من أســر بارجة برتغالية وذلك دون اســتعمال الســلاح وبطريقة مشـرفة لمجاهدي البحر تمكنوا من أسـر العديد من السـفن وما فيها من أشـخاص وإزاء هذه الأحداث صـممت بريطانيا التوسـط واسـتعمال نفوذها لصـالح البرتغال فبعد مفاوضـات عديدة مع السلطات الجزائرية تمكنت من عقد هدنة صلح بين البلدين والتي تنص بأن تدفع البرتغال إلى الجزائر مبلغ 690.000 دولار، مضـــافا إليه مبلغ 337.000 دولار فدية للأســـرى البرتغاليين المحتجزين في الجزائر والذين بلغ عددهم 615 أسـير، وبعد سـنتين أي في سـنة 1812م دفعت البرتغال مبلغا إضـافيا قدره نصـف مليون دولار، كما تعهدت بأن تقدم ضـريبة سنوية قدرها 24.000 دولار علاوة على الهدايا القنصلية وهدايا فترة كل سنتين[2].

وهذا وقد ذكر في كتاب " الجزائر في تاريخ العهد العثماني " بأن عدد الأسـرى قد بلغ في بعض الفترات نسـبة 25%من مجموع سـكان الجزائر، هذا وقد تطلب فداء هؤلاء الأسـرى أموالا ضـــخمة تحصـــلت عليها خزينة الجزائر من قناصـــل ومبعوثي الدول الأوروبية ومن البعثات الدينية المسيحية، فعلى سبيل المثال نذكر إسبانيا كانت ملزمة سنويا بدفع 60.000 قرشا مقابل إطلاق سراح رعاياها المأسورين بالجزائر الذي يتراوح عددهم ما بين 200 و300 أسير[3].

[1] –جون ب وولف: **الجزائر وأوروبا 1830.1500م**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر،2009م، ص 213.

[2] –وليام شالر: المصدر السابق، ص 136.

[3] – ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 29.

أما النساء فكن أغلبهن مسيحيات، اللواتي أسرن بمدينة الجزائر فكنّ من طبقات راقية في المجتمع المسيحي أو خادمات مرافقات لسيداتهن، وهذا عكس البحارة والمسافرين الذين كان يمكن أن يكونوا من طبقات فقيرة ولهذا السبب كان سعر افتداء النساء مرتفعا عن مبلغ افتداء الأسرى الرجال، وهذا الجدول يوضح لنا ثمن فدية النساء في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

ثمن النساء الأسيرات من خلال مصادر مختلفة[1]:

السنوات	قيمة الفدية
1635	بيعت اسيرة اسلندية جميلة في سوق الجزائر مرتين بمبلغ مرتفع عن غيرها من الاسرى، ثم بيعت اخيرا الى زبون مسيحي من فلسطين
1646	دفع مبلغ 1655 دوبل عن امراة بريطانية (اليزابيث الوين من لندن)
1683	اليزابيث فان هارغلين كلفت 900 قطعة ذات الثمانية
1751-1750	تم افتداء ثمانية نساء بمبلغ 18 ألف قرش، أي بمتوسط 2751,40

[1] – بلقاسم قرباش: **الأسرى الاوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2016/2015م، ص 181 .182.

1782-1778	استقر متوسط الفدية بين 4200-4500 ليفر
1789	300-12000 ليفر (ثمن خاص)
1817	دفع الانجليز 10.000 دولار عن فتاتين
1826	كانت تباع الفتاة صغيرة السن ب 200 دولار

نلاحظ قيمة الأسيرات من خلال الجدول المعروض أنها عالية جدا على عكس قيمة فدية الأسرى الرجال الذي يختلف سعر وافتدائهم حسب مناصبهم فالقبطان مثلا قيمته أعلى من المساعد وهكذا ... وذلك لأن النساء كنّ من طبقات راقية الشيء الذي جعل سعرهن يكون أعلى من المسافرين أو البحارة العاديين الذين يمكن أن يكونوا من الفقراء المحتاجين.

أما الإجراء المتعلق بافتداء أسير من طرف هيئة دينية كانت طريقته مضبوطة ومطلقة الحياد، فبمجرد الوصول إلى إيالة الجزائر يقوم المبعوث نفسه إلى سلطات الميناء مصرحا بالمبلغ المالي الذي يحمله معه، ثم يدفع 3.5 بالمئة كضرب من واجب الميناء ويقدم مبلغا في شكل هدايا للداي وممثلي الديوان، ثم يجلب إليه الأسرى الذين جاء لافتدائهم والأطول مدة هو الذي يحدد يفتدى الأول كما يسمح لهم بالمساهمة بمبلغ قد جمعوه بهدف الافتداء، وكان الداي هو الذي يحدد مبلغ الفدية بعد ذلك يدفع مبلغ الفدية ثم يسلم الأسير إلى المبعوث كما أنه يستخلص عشرة بالمئة إضافية على مجموع مبلغ الافتداء قبل أن يسمح للأسرى بالمغادرة [1].

[1] -وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع، تق: عبد القادر رابادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 159.

3) الإتاوات والهدايا الإلزامية:

ألزمت الجزائر الأمم الأوروبية لاسيما المسالمة والمهادنة لها، إتاوات[1] مقابل السماح لهم بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط ، وتميز تلك الدول بامتيازات خاصة منها تخفيض الرسوم الجمركية وهذا ما أبعد فكرة اللصوصية أو القرصنة أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، وهي الفكرة التي حاول كتّاب أوروبا إلصاقها بالبحارة الجزائريين وتشويه صورتهم وذلك من أجل تبرير تحرشاتهم وتحسين صورتهم إلا أنها و في الفترة الأخيرة، إلا أنها وفي الفترة الأخيرة لم تعد تساهم هذه الإتاوات الإلزامية بدخل محترم للخزينة بل أصبحت مجرد هدايا و إتاوات دبلوماسية كان الهدف منها جلي وهو نيل الحرية في الملاحة وحيازة الامتيازات التجارية [2].

إذ تمتلئ مراسلات القناصل وكتب الرحالة وحتى سجلات الجزائر بقوائم كثيرة العدد لمختلف الإتاوات والهدايا الإلزامية، حيث تختلف وتتنوع هذه الإتاوات حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثيرا كبيرا على ضبط مبلغ أو قيمة تلك الإتاوات[3].

إضافة إلى أن تلك الهدايا لم تكن بسيطة، بل كانت ذات قيمة فنية ومادية عالية فكلما ارتفعت قيمتها كان أثرها على من تقدم له أقوى[4].

---

[1] – ينظر الملحق رقم (03).

[2] – سعاد عقاد: مرجع سابق، ص 79.

[3] – حنيفي هلايلي: التنظيم ...، المرجع السابق، ص 71.

[4] –معطى الله مختار: المرجع السابق، ص 140.

وتمثلت هذه الهدايا في تأمين السلطات للإيالة وتزويدها بالأسلحة والذخيرة من حكومات هولندا والدنمارك والسويد، حيث كانت تقدم هذه اللوازم في شكل ضرائب وهدايا تتمثل في إرسال البارود والذخيرة بأنواعها، علاوة على لوازم السفن[1].

فكانت قيمة الهدايا القنصلية التي تدفعها كل من هولندا والدنمارك 30 ألف جنيه كل سنتين [2]، كما ذكرت الباحثة بليل رحمونة أن نوع الهدايا يحدد من طرف الإيالة إذ نجد سبع دول تقدم للجزائر إتاوات أو هدايا كل سنتين وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال، نابولي، السويد، النرويج والدنمارك) حيث شرط عليها أن تكون هداياها عبارة عن مواد وعتاد حربي تمثل في الحبال، الحديد، البارود، سواري، مجادف.. وذلك بقيمة حددت ب 30.000 ليرة[3].

وكانت إسبانيا تدفع مبلغ قدر ب 96.800 كإتاوة سنويا بهدف حماية مصالحها بالجزائر لشراء السلم والهدوء لسفنها إضافة إلى 2000 قنطار من البارود، أما توسكانيا فألزمت قبل 1823م بدفع مبلغ حددت قيمته ب 250000 فرنك، وأما البرتغال فأجبرت على دفع 2160000وذلك إثر معاهدة لسنة 1822م [4].

وكانت أمريكا ملزمة بدفع 10 آلاف دولار نقدا وهدايا قنصلية قيمتها 10 آلاف دولار، علاوة على 10 آلاف جنيه تقدم في شكل بضائع وحبوب وفواكه من طرف فرنسا وبالنسبة

---

[1] –يوسفي صرهودة: **العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف هامكين [1746-1751]**، مجلة عصور الجديدة، عنابة، ع 2، جوان 2020 م، ص 234.

[2] – فاطمة درعي: **مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوروبا خلال العهد العثماني**، مجلة الحوار المتوسطي، ع03 مج01، ديسمبر 2019م، معسكر، ص 176.

[3] –بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 107.

[4] – حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، 2007م، ص 72.

لصـــقلية فألزمت بتقديم 6000 ريال[1] والشـــيء الذي يجب إدراكه جيدا وهو مســـاهمه هذه الهدايا والإتاوات الإلزامية في الخزينة فقد وفرت دخلا معتبرا للخزينة [2].

[1] – محمد دلباز، حصـــاد عبد الصـــمد: طبيعة العلاقات الســـياســـية الجزائرية الأوروبية قبل مؤتمر فيينا 1815م، المجلة الحقيقية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 4، م 20، 2021م، ص 66.

[2] – علي آجقو؛ شهرزاد شلبي: **مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، بسكرة ع 21، ديسمبر 2016 م، ص 349.

المبحث الثاني: موارد بيت المال الداخلية.

1)الأوقاف:

ظلت الأحباس أو الأوقاف كما تعرف في أقطار المغرب العربي، باعتبارها تقليدا إسلاميا عريقا جدا، فقد خلق الله في الإنسان حب الخير وفعله وجعله يعيش في مجتمعات يتعاون أفرادها على فعل الخير فقد هداه الله النجدين وجعل في داخل نفسه حب الآخرين والعمل والتضحية من أجلهم، إذ أن الوقف يعبر عن الخير في روح الإنسان المسلم وفي إحساسه وشعوره العميق بالتضامن مع المجتمع، وبذلك شكلت الأوقاف إحدى مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر.

أ) تعريف الوقف ونشأته:

الوقف في اللغة: أصل الوقف الحبس والمنع، والوقف مصدر وقف وجمعه أوقاف، يقال: وقعت الدار وقفا أي حبستها في سبيل الله، وفي الحديث النبوي الشريف أن خالد بن الوليد "قد احتبس أدراعه وجعله في سبيل الله، أي وقفها للجهاد[1]، وكذلك التسبيل يقال: سبلت الثمرة أي جعلتها في سبيل الله أي في سبيل الخير والإفادة[2]، والوقف فيه لغتان أوقف يوقف إيقافا ووقف يقف وقفا، ومنه قوله سبحان وتعالى في سورة الصافات ﴿**وَقِفُوهُم إِنَّهُم مَسْؤُولُون**﴾[3]، بمعنى قفوهم واحبسوهم عن السّير حتى يسألوا عن أعمالهم وأقوالهم في الدنيا[4].

---

[1] –عبد اللطيف بن عبد لله العبد اللطيف، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، مكة المكرمة، 1433هـ، ص 96.

[2] – محفوظ بن الصغير: **نظام الوقف في الفقه الاسلامي والتشريع الجزائري "المفهوم والخصائص** "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة المسيلة، ع7، سبتمبر 2015، ص81.

[3] – سورة الصافات، الآية رقم 24.

[4] –الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي، الإمارات، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2018م، ص 96

ما في عهد الصحابة الكرام فيروي مسلم وأصحاب السُّنن حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا الشأن ""إذا مات بن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" "وفي رواية أخرى قال ""ورجل تصدّق بصدقة فأجرها له ما جرت "" فكذلك الوقف[1].

أما الوقف في الاصطلاح: فحسب الكاتب "**الدكتور عيسى زكي**" أنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف رقبته على مصرف مباح، ويقصد بقطع التصرف فيه أنه لا يجوز للواقف أو لناظر الوقف بيعه أو هبته كما أنه لا يورث عن الواقف، أو هو حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالمنفعة ويقصد بالوقف الشيء الذي وقفه الواقف كأن يكون دارا أو بستانا أو نقدا[2].

وفي تعريف آخر: عرّفه الحنفية بأنه عبارة عن حبس المملوك عن التمليك من الغير، وعرّفه المالكية بقولهم "هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديرا، وعرفه الشافعية على أنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عيّنة بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح، أما الحنابلة فعرّفوه على أنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة[3].

وهو تعريف مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب " احبس أصلها وسبل ثمرها "اعتبر الوقف من الأعمال الخيرية المستحبة والمرغوب فيها، إذ دلّ عليه كل من القرآن والسنة النبوية الشريفة وحتى الإجماع، حيث يعتبر الوقف نوعا من أنواع الصدقة[4]. وأعمال الخير والبر والإحسان التي تقرب المؤمن إلى الله جلّ وعلا يقول الله تعالى في هذا

[1] – منذر قحف: الوقف الإسلامي تطوره، إرادته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط1، ص 85.

[2] – زكي عيسى: موجز أحكام الوقف، د.د.ن، الكويت، ط2، ص04.

[3] – عبد اللطيف بن عبد الله: المرجع السابق، ص98.

[4] – خليفة حماش: الأسرة ... المرجع السابق، ص 826.

﴿ لَنْ تَنَالُوا البِرَ حتّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُون﴾ [1] لذلك وجب علينا أن نجعل لنا أعمالا تبقى ساريّة النفع تنفعنا وتبقى حتى بعد موتنا.

التعريف الاقتصادي للوقف : الوقف هو عبارة عن تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأس مالية إنتاجية حيث تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعة كانت أم فردا، إذا فهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار* فهي تتكون من اقتطاع الأموال إذ يمكن للواقف أن يستهلكها مباشرة أو يستهلكها بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية، أو تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية للمجتمع، إذ تنتج هذه الثروة الموقوفة منافع عديدة للناس، مثل مكان للصلاة في المسجد أو ... إضافة إلى أن هذه الثروات المحبوسة يمكن أن تنتج أي نوع من السلع التي ستباع للمستهلكين وتوزع عائداتها الصافية على أغراض الوقف[2].

ب) أنواع الوقف:

الوقف الخيري(العام): وهو ما كان لأي وجه من وجوه البر العامة وهو ما حُبس على جهات خيرية منذ إنشائه ويخصص دخله للمساهمة في سبل الخيرات أو إلى جهات البر التي لا تنقطع سواء كانوا أشخاصا معينين كالفقراء والمحتاجين أو إلى جهات بر عامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات[3]، أو دور الأيتام والعجزة والملاجئ وحتى

[1] – سورة آل عمران، القرآن الكريم، الآية 92.

* – **الاستثمار**: هو عملية توجيه جزء من الأموال التي يتصرف بها شخص ما، لإيجاد رأس مال. ينظر :منذر قحف: المرجع السابق، ص 67.

[2] – منذر قحف: المرجع السابق، ص 66.

[3] – محفوظ بن الصغير: المرجع السابق، ص 91.

المستشفيات والجمعيات إذ يستفيد من هذا الوقف كل مسلم له علاقة به بل وكافة المسلمين[1].

ويعتبر خير الدين بربروس وخادمه الذي أعتقه وهو " عبد الله بن صفر "من أقدم الواقفين في الجزائر، فقد بنى هذا الأخير الجامع المعروف " جامع صفر "وذلك سنة 1534م، وأوقف عليه وقفا قد بلغ عشر زويجات، والتي تقدر بحوالي مئة هكتار من الأرض وكذلك أوقف عليه خير الدين مزرعة بسيدي يخلف قرب سطاوالي[2].

الوقف الأهلي (الذري) : وهو ما جعل استحقاق الدخل فيه للواقف، ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده[3]، أو هو ما كان على الأولاد والأحفاد والأقارب ويعرف أيضا بالوقف الذري[4] كما عرف بالوقف الخاص ، وهو تخصيص دخل للواقف أولا ثم أولاده ثم لأحفاده ثم إلى جهة بر لا تنقطع بعد انقطاع الموقوف عليهم[5]، وقد شاع هذا الوقف في العهد الأخير خاصة حيث شاعت العديد من الأوقاف التي أوقف فيها أصحابها أملاكهم على ذريتهم ثم على ذرية ذريتهم وذلك قبل أن تؤول إلى مؤسسة من المؤسسات الدينية كالمسجد مثلا ، وذكر الأستاذ الدكتور سعد لله أبو القاسم في ذلك وقفية محمد المازوني التي نص فيها على أنه واقف أولا على نفسه ثم على ابنته ثم على ذريتها ، وأنه في حال ما انقطع نسله منها فتحول وتذهب الوقفية الى الجامع الكبير بالبليدة وأتى لنا سعيدوني بالسند الذي قاله الواقف بعد الديباجة ، ذُكر "أشهد المكرم الحاج محمد المزوني وأشهد على نفسه لدى الشيخ القاضي وشاهدين أنه حبس لله تعالى جميع البحيرة الكائنة في باب الزاوية على نفسه

---

[1] – عبد الرحمن سليم بليق: **أقر الأحباس على المجتمع في العصر الحديث، دراسة عن أحباس مدينة بيروت**، ص599.

[2] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 130.

[3] – عبد العزيز علوان عبده: **أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة الماجيستير في الاقتصاد الإسلامي اشراف عبد الله مصلح الثمالي ومحمد أمين اللبابيدي، جامعة أم القرى، 1998، ص 13.

[4] – محمد سعيد محمد البغدادي: المرجع السابق، ص 23.

[5] – محفوظ بن الصغير: المرجع السابق، ص 91.

ينتفع بها في حياته ، وبعد وفاته يعود ذلك على ابنته عائشة تستغلها مدة حياتها ، ثم لذريتها وذرية ذريتها ما تناسلوا في الاسلام، يستغلون ما ذُكر طبقة بعد طبقة ، وإن انقرض نسله منها وأتى الحمام على جميعهم يرجع ذلك إلى أولاد أخيها محمود ، على حسب ذكره وإن قرضوا (كذا) عن آخرهم يرجع ذلك إلى جامع (كذا) الأعظم من بلدة البليدة وكان تاريخ هذه الوقفية يرجع لسنة 1235م[1].

الوقف المشترك: وهو وقف جمع بين الخيري العام والأهلي الخاص حيث هو ما كان فيه نصيب خيري ونصيب ذري معا، فيكون بعضه خيريا وبعضه ذريا، تصرف غلّته على جهة بر محددة كمسجدٍ أو معهدٍ أو ملجأ ما، وما يتبقى منه يصرف للذريّة[2].

ج) الدور الاقتصادي للوقف ومدى مساهمته في المدخول (بيت المال):

- **تأثير الوقف في جانب الإرادات حيث:** أضحى الوقف في كثير من الدول الإسلامية موردا ماليا هاما ضمن الموارد المالية للدولة والتي يتم تقديم الدعم المالي لخزينة الدولة عن طريقها للإنفاق على حاجات الأمة .
- **فرض الزكاة على الوقف:** تتم معرفة الأثر المالي للوقف في تكوين الإيرادات المالية العامة من زيادته أو نقصانه من خلال النظر إلى الحكم الشرعي حيال ما يأتي به من الفرائض الشرعية كالزكاة أو الضرائب الشرعية في الأموال كالزكاة أو الضرائب الشرعية في الأموال الموقوفة ، فإذا كانت الولاية في جباية الزكاة وصرفها من المهام التي تنتسب إلى الدولة أو ما يعرف ب "بيت المال" فإن مسألة خضوع الأموال المحبوسة لفريضة الزكاة يعود إلى أراء العلماء في حلّ فرضها من عدمه ، فآرائهم في هذا الأمر متباينة لكن من الناحية العلمية نجد أن الأوقاف في غالب الأحوال كانت تخضع لضريبة الزكاة كغيرها من الأموال ،

[1]–أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، ج1، 1998، ص 233.

[2] – عبد الرحمن محمد سليم بليق، المرجع السابق، ص 600.

حيث بيّنت بعض المصادر أن مقدار جباية الزكاة من أراضي الوقف في العديد من الجهات كانت وفيرة المقدار[1].

- **فرض الضرائب الشرعية على الوقف:** يمكن أن تلجأ الدولة إلى فرض ضريبة على الأوقاف لاسيما الوقف الأهلي، حيث يمكن أن توفر هذه الأوقاف أموالا كبيرة للمستفيدين منها مما يجعلها من الثروات الكبيرة ويجعل المستفيدين منها من ذوي المدخول العالي إذا وفي هذه الحالة وجب دفع الضرائب المشروعة على مثل هذا النوع[2]، وإذا رجعنا الى آراء الفقهاء والأبحاث عن الأحباس الضريبية لوصلنا إلى أن أغلبهم يرى جواز أخذها إذا دعت الضرورة والحاجة إليها لاستغلالها في أمور طارئة، وخاصة عندما تتعرض للدولة[3].

- **تأثير الوقف في التجارة الخارجية: وتمثل** ذلك في:

– إنشاء وكالات وحوانيت من أموال الوقف لبضائع التجارة الخارجية مع العلم أن إنشاء مثل هكذا أماكن كان له تأثير كبير في التنمية وازدهار التجارة الخارجية.

– وقف أماكن للاستراحة والسفن التجارية: فقد أدى ذلك إلى تسيير وتسهيل حركة التبادل التجاري وانتشار التجارة الخارجية.

– استهداف إنتاج السلع المطلوب تصديرها إلى الخارج.

–إنشاء ورعاية الفنارات البحرية من أموال الوقف لهداية المسافرين وذلك يلعب دورا مهما في تعزيز وتوطيد علاقات الدولة مع دول العالم الخارجي[4].

---

[1] – عبد اللطيف بن عبد الله عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 106.

[2] – علوان سعيد عبده عبد العزيز: المرجع السابق، ص 150.

[3] – عبد اللطيف بن عبد الله: المرجع السابق، ص146.

[4] –محمد سعيد محمد البغدادي: المرجع السابق، ص 58.

كما يستعمل الوقف في العناية بدور العبادة والاهتمام بالطلبة، وكذلك سبل الخيرات الذي أسس بالجزائر سنة1590م من قبل حمدان خوجة ، وهو من المشاريع الخيرية العامة وقد بلغ دخل هذا المشروع سنة 1830 م إلى (150.000) فرنك حسب التقرير الذي رفع إلى قائد الحملة العسكرية وبعد سقوط الرجل المريض استولى الفرنسيين على هذه المشاريع وأصدروا قرارا على أن الحكومة الفرنسية هي التي حلّت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف، وأنها التي ستتولى إنفاق دخل هذه المؤسسات على الذين يستحقون لكنها صرفتها في غير محلها وذكر بأن كاردينال الجزائر نال أموالا طائلة من أموال مؤسسة سبل الخيرات إذ قدرت بحوالي (30)فرنك سنويا[1].

أما بالنسبة لأوقاف مؤسسة بيت المال التي كان يشرف عليها موظف سامي يعرف ببيت المالجي إذ يساعده قاضي يلقب ب " الوكيل " وهو الذي يتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول، كما يلقبها بعض العلماء، وقد لاحظ الفرنسيون عند استيلائهم على مدينة الجزائر مدى ضخامة مداخيل أوقاف مؤسسة بيت المال، وهذا ما دفعهم إلى التدخل في تسيير شؤونها بهدف الاستيلاء على مداخيلها، إذ ذُكر أن مدخول بيت المالجي يقدر أسبوعيا ب180 فرنك أي ما يعادل 9360 فرنك أو 5200 بوجو سنويا، وهي أقل بكثير من العوائد الحقيقة التي تتحصل عليها بيت المال ،وهذا ما تؤكده مصادر أخرى[2].

2) الضرائب (النظام الضرائبي):

[1] – فاطمة الزهراء سيدهم:" **موارد إيالة الجزائر المالية خلال مطلع القرن 19**"، دورية كان التاريخية، ع13، سبتمبر 2011، ص 26.

[2] – سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ص 273.

ضرائب الملكيات الخاصة [العشور والزكاة] والإنتاج الزراعي: تعتبر العشور[1] والزكاة من الضرائب الشرعية التي تمس أراضي الملكيات الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية، وحسب ما يفهم من مصطلح العشور أنه لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية إلا أن الواقع غير ذلك حيث تحدد ضريبة العشور* والزكاة** حسب ما يقتضيه عدد "الجابدات" و"الزويجات ***المحروثة[2].

فكان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير، وتزيد بعض القرى حمولتين من التين ومقدار من الزبدة –ويسمى هذا النوع من الضرائب ضرائب عينية – وقد كانت ضريبة العشور والزكاة[3] التي تؤخذ من الشرق الجزائري تقدر ب 20,762 صاع من الحبوب، متنوعة بين قمحٍ وشعير[4].

وقد ورد في المصادر أن ضريبة العشر التي كانت تدفعها دواوير مليانة في عام 1773م فحددت بخمسة أكيال من الشعير وثلاثة أكيال من القمح على الزويجة الواحدة، أما في بلاد القبائل فكانت قبيلة قشطولة تدفع أربع موزونات (35) سنتم عن كل من يملك ستة زويجات فأكثر، وإعتبر مقدار قليلا جدا مقارنة مع المناطق الأخرى وكانت كل واحدة من

---

[1] _ أنظر الملحق رقم (01)، ص 67.

[*] – **العشور**: هي ضريبة شرعيا تؤخذ على المحاصيل. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 80.

[**] – **الزكاة**: وهي ضريبة شرعية تؤخذ على الماشية والحبوب والأموال. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 80.

[***] – الجابدات والزويجات :هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تعادل عادة 8 هكتار.. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي ... المرجع السابق، ص 32.

[2] –المرجع نفسه، ص 84.

[3] _ أنظر الملحق رقم (02)، ص 68.

[4] – سعيدوني ناصر الدين: المرجع السابق، ص 32.

القبائل التابعة لقيادة بوغني تدفع ضـــريبة 125 ريال و أفليســـة أمليل 500 : ريال و آث إيراثن : 50 ريال[1].

أجملت قيمة العشـــور عشـــية الاحتلال الفرنســـي للجزائر 900000 بوجو أي حوالي 50000فرنك[2].

أما بايلك التيطري فيجمع من زكاة الأراضـــي للخواص 1.330حمولة جمل ســـنويا[3]، وكانت كميات الصوف والعسل والشمع التي تؤخذ في شكل زكاة فهي توجه رأسا إلى مخازن الدولة ويصـــــدر قســـم منها عن طريق الوكلاء الأوروبيين والتجار إلى الموانئ الأوروبية ويحتفظ بالباقي في مستودعات البايلك الخاصة، وتعتبر عوائد الزكاة بكميات ضخمة وفرتها هذه الضريبة، إذ أن الفرنسيين عند دخولهم مدينة الجزائر (جويلية 1830) حيث حددت كمية الصـــوف ب 4918 قنطار بقيمة 29 3320 فرنك وعدد كبير من الجلود بقيمة قدرت ب359 50 فرنك، و كان يؤخذ جملا عن كل 25 رأس، وبقرة عن كل 30 رأس، أما الغنم فيؤخذ عن كل عشرة رؤوس شاة واحدة[4].

وإذا بالجدول هذا يوضـح لنا التقديرات الإجمالية لمداخيل العشـور لاسـيما بأوطان دار السلطان حيث حددت فيه عدد الجابدات وكمية العشور وقيمتها النقدية وذلك حسب ما ذكرت الباحثة عقاد ســعاد، وذلك اعتمادا على المعلومات التي جمعها جانتي دوبوســي من مختلف سجلات العشور لبيت المال[5] حيث:

---

[1] – توفيق دحماني: الضـرائب في الجزائر (1792 –1865م)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصـر، اشـراف عمار بن خروف، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2007 –2008م، ص 167.

[2] – صالح عقاد: المرجع السابق، ص 94.

[3] – فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق، ص 230.

[4] – سعاد عقاد: المرجع السابق، ص 97 – 98.

[5] – سعاد عقاد: المرجع نفسه، ص 94–96.

الاوطان	عشور القمح		عشور الشعير			
	عدد الزويجات المحروثة	عدد كيلات العشور	مقدار العشور نقدا	عدد الزويجات المحروثة	عدد كيلات العشور	مقدار العشور نقدا
	1270	7620	22860	1270	7620	11430
	1600	9600	28800 بوجو 53568 فرنكا	1600	9600	11400 بوجو 26780 فرنكا
وطن السبت حجوط	937	5622	168666 بوجو 31370.76 فرنكا	937	5622	8433 بوجو 21295.8 فرنكا
وطن بني خليل	1600	9600	2880 بوجو 31370.76	937	5622	8433 بوجو 15685.38

وطن بني موسى	937	5622	168666 بوجو 31370.76 فرنكا	937	5622	8433 بوجو 15685.38 فرنكا
وطن الحنشة	1802	6492	1976 بوجو 363662.25 فرنكا	1082	6492	9738 بوجو 18112.68 فرنكا
وطن يسر	1606	9336	28908 بوجو 537868.88 فرنكا	1606	9336	14454 بوجو 26884.44 فرنكا
وطن بني جعاد	600	3600	10800 بوجو 20088 فرنكا	600	3600	5400 بوجو 10044

المجموع	7095	42570	127710 بوجو 237540.6 فرنكا	7095	42570	63855 بوجو 118770.3 فرنكا

ضرائب أراضي البايلك : كان مردودها يختلف باختلاف نوعية استغلالها، حيث كان يؤخذ منها محصول عيني في حال استغلت استغلالها مباشرا مثل نظام الخماسة واستعمال نظام التويزة، وقد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد قُدر في الشرق الجزائري ب 137,547 ريال بوجو عن كل جابدة وفي بعض الأحيان تقدم كإقطاع لذوي النفوذ والمكانة، مقابل دفع رسم سنوي مقدر ب 4 ريالات عن كل جابدة باعتباره عشورا أو كراء منخفضا كما هو الشأن بالنسبة للأراضي التي يقيم بها قبائل المخزن التي كانت توفر لبايلك الشرق 2345 قبيسة قمح ومثلها شعير[1]، يعرف القابض المكلف بالعشور في بايلك الشرق باسم قائد العشور ، وهناك قائدان واحد مكلف بالجهة الشرقية وآخر بالجهة الغربية من البايلك[2].

نظام الخماسة والتويزة : أما الخماسة فهو نظام تستخدمه الدولة من أجل تمكين الفلاح من خدمة الأرض لصالحها مقابل خمس الإنتاج علما أنها توفر له الوسائل التي يحتاج إليها في عمله هذا لاسيما آلات الحرث والبذور اللازمة ، ويوفر هذا العمل مبلغا لابأس به إذ يُمكّن الشخص الخماس من إعانة أهله وفضلا عن هذا النظام فكانت الدولة في

[1] – ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 32.

[2] – صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي [1514–1830م]**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2012م، ص 346.

أغلب الأحيان تُكلف الفلاحين في أعمال السخرة التطوعية أو ما يسمى بالتويزة، –وهو عمل جماعي تطوعي لعمل ما دون أي مقابل مالي – وتجبر قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل أو البايات على العمل في الكثير من الجابدات[1]، ويضاف إلى هذا ضريبة أخرى وهي ضريبة سنوية فرضت عن الأراضي القبلية المشاعة وتسمى هذه الضريبة باللزمة أو المعونة أو الخطية ، والتي قدرت بباليك الشرق وحده حوالي 35.700 ريال بوجو[2].

كراء الأراضـــي الزراعية : ويتم ذلك مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة بدون اعتبار للخسائر التي تنتج نتيجة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المزروعات، وحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح ، فتأخذ الدولة 12 صاع من القمح و12 صاع من الشعير على الزويجة الواحدة بنسبة أقل من 50%مما زرعه الفلاح[3] علاوة على العشور، تدفع قبائل الرعية في هذا الباليك مجموعة من الرسوم الإضافية تسمى بالغرامة وهي نوعان ضريبة في الصيف وأخرى في الشتاء إحداهم ثابتة والأخرى متحولة أما الثابتة فهي التي تدفع نقدا وعينا وأما النوع الثاني فهي متحولة وتدفع نقدا فقط ، حيث يقدم أولاد علان (بالتيطيري) باسم الغرامة الثابتة نقدا بقيمة 7200 فرنك في الصيف و3600 فرنك في الشتاء وتدفع قيادة ديرة 288ألف بالصيف و 216 بالشتاء، بالإضافة إلى كميات الزبدة التي تقدمها قبائل أخرى للبايلك وهناك قبائل أخرى جنوب التيطري تدفع غرامة من الزبدة والأغنام وحتى الخيول المجهزة ،أما الضرائب المتحولة[4] فهي ضرائب فرضت على قبائل الرعية وكانت تؤخذ إكراها من القبائل الممتنعة أو المستقلّة وذلك باللجوء إلى الحملات العسكرية من

[1] – فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق، ص 24.

[2] – ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 32.

[3] – المرجع نفسه، ص 88.

[4] – صالح عباد: المرجع السابق ص 347.

طرف قبائل المخزن مثل ضرائب الفرح، البشارة ، خيل الرعية*، حق البرونوس** إضافة إلى ضيفة الباي وضيفة الدنوش***[1] حيث تحدد قيمة هذه الضرائب سنويا وذلك حسب أهمية القبيلة ومنتوجاتها[2] فكان يوفر لخزينة الدولة من بايلك التيطري وحده قيمة (2,480)بوجو سنويا، فضلا عن ضيفة الدنوش الخاصّةِ بقسنطينة و وهران[3].

3)الرسوم الاقتصادية في المدينة:

أ) الدنوش والعوائد : تساهم فيها بايلكات منها بايلك الشرق وبايلك التيطري وأوطان دار السلطان إضافة إلى وهران وقيادة سباو بكميات معتبرة من الأموال والثروات منها ما يذهب إلى خزينة الدولة ومنها ما يحظى به موظفوا الإيالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية تسلم في وقت معين وحسب طرق وقوانين متعارف عليها ، وهي نوعان الدنوش الصغرى وهي التي تدفع في فصلي الربيع والخريف وسميت أيضا بالعوائد أو الزكاة والنوع الثاني يعرف باسم الدنوش الكبرى وهي التي يتكفل بها الباي بتقديمها يكون هذا النوع مرة كل ثلاثة سنوات[4]، وتتكون هذه الدنوش من أكياس للنقود ومختلف أنواع المصنوعات المحلية كالحياك الرفيعة والبرانيس البيضاء والسوداء وجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والأحذية والسروج و... فضلا عن عدد من العبيد وقطعان من الخيل والجمال

---

* – **خيل الرعية:** وهي مساهمة إضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة التي لا تمارس زراعة معتبرة، وهي تتمثل في تقديم فرس حربي ينظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر ... المرجع السابق، ص94

** – **حق البرنوس** :وهي هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ منصب جديد أو تجديد ذلك المنصب ين ينظر: ناصر الدين سعيدوني: المرجع نفسه ص 94.

*** – **الدنوش:** معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله في هذا النوع من الالتزامات المالية ينظر: ناصر الدين سعيدوني: نفسه ص 94.

[1] – سعيدوني ناصر الدين؛ بوعبدلي المهدي: المرجع نفسه، ص32.

[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 347.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: النظام ...، المرجع السابق، ص 93.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص 308.

والمواشـــي، ولهذه الهدايا والترضـــيات أثر كبير في كســـب رضـــا الداي وعطفه أو في إثارة غضبه[1]، وقد كانت تدفع هذه الضريبة في الجزائر بحسب أهمية المدن ففي مدن بايلك الغرب يُدفع بداية من 2000 إلى 5000 ريال بوجو ، وأحيانا أخرى مابين 1500 و 3000 ريال بوجو[2].

ب) ضرائب ورسومات النقابات المهنية والمحلات التجارية: وهي رسوم تكفل بها شيخ البلد والدي يطلق عليه اسم " قائد الدار" بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى، وقد قدرت سنة 1822م بما يعادل 3.000 دولار إسباني، إضافة إلى أنه كان كل دكان ملزم بتقديم رســم شــهري مقابل نشــاطه التجاري والذي قدر عشــية الاحتلال ب 30 سنتم عن كل دكان أو حانوت[3].

ج) رسـوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية: أو ما يسـمى بالجزية وهي ما كان يفرض من مال على كافة الطوائف الدينية، من يهود ونصـــارى، وقد كان اليهود المتواجدون بالجزائر[4] يدفعون الجزية –وضـعفي الضـرائب الجمركية المسـتحقة على جميع أنواع البضـائع المسـتوردة من الخارج – ويسـمح لهم بممارسـة عقائدهم الدينية ولهم الحرية التامة في التنقل والإقامة حيث يرغبون[5]، وقد قدرت نســـبة رســـوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية بمدينة قسـنطينة التي كانت نسـبة اليهود بها تعادل 10%، إذ اسـتلم منهم " شـيخ البلد " عشـية الاحتلال 9000 فرنك أما الأندلســيون فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضـــخمة قدرت ب

[1] – سعيدوني ناصر الدين: النظام...، المرجع نفسه، ص 95

[2] – توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 186.

[3] – ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع نفسه، ص33

[4] – توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 186.

[5] – وليام شالر: المصدر السابق، ص89.

300 دوكة بشرشال و800 زياني ذهب و 600 قيسة من الحبوب و 20 رطل من الزبدة و 03 خيول و 70 بغلا[1].

4) رسوم السوق : توزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية وكذا الموسمية ، وسميت بأسماء الأيام التي تقوم فيها مثل سوق السبت أو سوق الإثنين وكذا سوق الجمعة، يباع فيها الكتان، الزيت، الفحم، الحرير، الخشب ، اللحوم والخضر ...وكانت هذه الأسواق مكان التقاء الكتاب والشعراء[2] والتقاء مختلف أنواع القبائل كل بمنتوجاته ، فكانت القبائل المقيمة بنواحي ورقلة وتوقرت تتردد على الأسواق الواقعة بالتل لتصريف منتوجاتها المحلية التي من بينها الأصواف والجلود والتمور وبدورها تتحصل على ما تحتاجه من مواد استهلاكية لا تتوفر لديهم ويكون بذلك التبادل التجاري . للأسواق الكثير من الرسوم والتي يتكفل بجمعها قائد الدار أو ما يعرف ب شيخ الدار، إذ عرفت باسم رسم العسة أو المعونة وهي تختلف باختلاف الجهات والقبائل وحتى الأسواق ويزداد مقدارها بالنسبة للعشائر المعادية للبايلك مثل قبيلة ولاد نايل الشراقة يدفعون في شكل ضريبة العسة رسما بمقدار 3150 خروف و270 جرة زبدة غنم و90 جملا، بالإضافة إلى مبلغ من المال حدد ب 2700 ريال بسيطة[3].

كانت ضربة العسة ضريبة غير ثابتة إلا أنها كانت تقدر في السنوات العادية بريال بوجو لكل حمولة جمل[4]، كما أن الإدارة كانت تعين على كل سوق قائد ينصب لاستخلاص رسوم المكوس وتنظيم جبايتها، وتقدر هذه الرسوم ب 10%من ثمن البضاعة الداخلة إلى السوق، فقنطار الكتان رسمه 25 درهم، وحمل التمر والزيتون رسمه 50 درهم، أما قنطار

[1] – ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 33.

[2] – شهرزاد شلبي: المرجع السابق، ص 230.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية.... المرجع السابق، ص 483-484.

[4] – توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 194.

الأرز فيدفع عنه 20 درهم، وتعتبر إجراءات رسوم الأسواق وسيلة هامة لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على سيطرة البايلك.

عائدات بيت المال: إن التنظيم المالي مهم في تنظيم مصاريف الدولة وقد أفرد لصندوقها الملحق بخزينة البايلك ثلاث سجلات يحتفظ بها كل من السايجي والعادل والخوجة وفي تساهم بقسط وافر في المصاريف الكثيرة للدولة، وتعود مداخيلها إلى عدة مصادر منها:

الأملاك العقارية : التي تعود مباشرة للبايلك، وهي توفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال، حيث تقدر إحصاءات مدينة الجزائر ب (5,000) بناية، وتدر على الميزانية ب 40 مليون فرنك سنويا[1] إضافة إلى مردود الأوقاف وما يؤول إلى الخزينة العامة من التركات والودائع والأملاك التي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي[2] حيث بعد ما تنفذ وصية الميت تباع التركة في المزاد العلني ويحتفظ بالقيمة كوديعة، ويودع المبلغ في صندوق عمومي تستخدم هذه الأموال في دفن الفقراء والمساكين ودفع أجور المعلمين، وبمجرد ما تجمع خمسون ألف فرنك في هذا الصندوق تحول إلى الخزينة العامة نظرا لمصاريف الدولة المرتفعة[3].

المصادرة والتغريم: والمصادرة والتغريم يعتبران مصدران مهمان لحصول الخزينة على موارد هامة، فكانت المصادرة تشمل الأملاك المنقولة والثابتة فالكثير من المسؤولين صودرت أملاكهم وأموالهم بعد مقتلهم أو وفاتهم أو حتى إبعادهم، علما أن الأملاك التي مات أصحابها وليس لهم ورثة فتصبح ثروتهم مهما كان نوعها ملكا للدولة، تباع الأملاك المصادرة في المزاد العلني تحت رعاية البيت مالجي ومساعده العدل، ويدخل ناتجها إلى خزينة البايلك.

---

[1] – فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق، ص 24– 25.

[2] – ناصر الدين سعيدوني؛ بوعبدلي المهدي: المرجع السابق، ص 33.

[3] – فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق، ص 26.

أما التغريم فهو عقوبة تسلط على الفرد أو الجماعة، خاصة عند وقوع الحروب حيث تغرم القبائل حين تهزم[1].

الحقوق الجمركية أو رسوم المرسى: كان يقوم باستخلاصها قائد المرسى، أو " خوجة الجمرك " بمساعدة بعض الأعوان أو " الصرافين "في بايلك الغرب، فكانت الموانئ قبل تحرير وهران، مثل ميناء أرزيو الذي كان يدفع على كل سفينة ترسو به مبلغ 25 سلطانيا جزائريا مع دفع 1% كحق لقائد المرسى، أما بعد فتح مدينة وهران فأصبح يفرض على كل سفينة ترسو في الميناء 55 ريالا 40 ريال لبيت المال والباقي لقائد المرسى[2].

وبصفة عامة حددت رسوم دخل المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا عن كل سفينة تدخل للموانئ الجزائرية، أما بالنسبة للدول المسالمة والمهادنة للجزائر فيستوجب عليها دفع أربعين قرشا وذلك من أجل بلوغها الموانئ الجزائرية، أما الدول المعادية تلتزم بتقديم رسم قدر بثمانين قرشا فتتمتع بالحماية علاوة عن بلوغها الموانئ الجزائرية، ويضاف إلى هذه الرسوم إتاوات إضافية مثل حق الاسترشاد بالفنّار المقدر باثنتي عشر فرنك، أو منحة المترجمين والرياس المصاحبين للسفن وهي 10 سكات للرياس و3 سكات للمترجمين عن كل سفينة[3].

[1] – صالح عباد: المرجع السابق ص350.

[2] – دحماني توفيق: المرجع السابق، ص 309.

[3]– ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 34.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة المعنونة بـ "موارد بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830 توصـــلنا إلى مجموعة من النتائج والتي رأينا بأنها مهمة نلخصـــها فيما يلي:

1. كانت الموارد المالية لدولة بني زيان مماثلة بالموارد المالية للدولة الموحدية وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأن النظام المالي الزياني ما هو إلا امتداد للنظام المالي الموحدي وإذا عدنا إلى تاريخ المنطقة وامتداداتها ضـــمن مجال التاريخ الإســـلامي فإننا نجد أن النظام المالي ســـواءً كان للدولة الزيانية أو العثمانية ما هو إلا امتداد للنظام المالي ســـواء الإسلامي في عهد النبي عليه الصلاة والسلام بوضعها بيت المال لصالح العامة، ومن بين أهم الموارد المالية التي يرجع تأصـــيلها إلى عهد النبوة وهي الزكاة والعشـــور الخراج الجزية الجهاد بنوعيه البري والبحري....

2. نلاحظ كذلك في الســـياســـة المالية تنويع مصـــادر الدخل للدولة العبد الوادية حيث استفادت من كل المصادر بمختلف أنواعها ووضعت الدواوين وطورت بيت المال وكانت الإتاوات تدفع لبيت المال الدولة الزيانية.

3. ساهمت مؤسسة بيت المال في إبراز ملامح النظام المالي في الجزائر العثمانية حيث اعتبرت رمزا من رموز السيادة الوطنية.. ومن خلال ذلك فإننا نستطيع القول بأن الجزائر كانت دولة قبل 1830م.

4. كما نســتنتج أنها مؤســســة قائمة بذاتها فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتســيير جميع أمورها فقد كان لها موظفين ومســـؤولين قائمين عليها ولها قواعد وأنظمة تســـير عليها فناظر بيت المال هو من أهم المناصـب فهو يتكفل بتسـيير هذه المؤسـسـة المالية الهامة ونجد له مســـاعدين وموظفي آخرين كل باســـمه وكل بوظيفته ومهامه المكلف بها مثل: (القاضـي، الموثقان، العدول، الشّـاوش، الدلاّل، الغسـال، العدّاد....) وهناك تنسيق محكم بينهم وبين ناظر بيت المال لتسييرها.

5. كانت لمؤســـســـــة بيت المال معاملات مالية في عدة مجالات منها الاقتصـــــادية والاجتماعية والثقافية ومن بيتها القروض وتكلفها بدفع أجور المعلمين كما أشـــرفت على الشركات وأموال الأسرى والغيب وتضمن حصة الدولة لذلك يتسنى لنا القول بأنها عرفت بازدواجية وتعدد مهامها لكن الأكيد أنها ســـاهمت في إبراز ملامح الحياة الاقتصـــــادية والاجتماعية وحتى الثقافية الجزائر خلال العهد العثماني .

6. كانت هدايا من نوع آخر تمثلت في الهدايا المتبادلة بين إيالة الجزائر والباب العالي فبعثت الجزائر بهدايا للباب العالي تمثلت في مختلف الصناعات النسيجية بهدف التشهير بالصـــناعة المقامة في الجزائر آنذاك إضـــافة إلى الأســـرى وبعض الغنائم وبعض الهدايا لبعض حاشـية السـلطان أما السـلطان فكان يرد على هدايا الجزائر بهدايا أعلى منها قيمة ليســـــت هدايا فقط وإنما هدايا كانت إيالة الجزائر بحاجة لها مثلا العتاد الحربي والجنود ومختلف السلع والبضائع في هذا المجال.

7. تنوعت غنائم الجهاد البحري بين غنائم تمثلت في الأحجار والياقوت النفيس ومختلف العتاد الحربي والسفن والأسرى المسيحيين الذين شكلوا بدورهم مصدر أساسي ومهم أنعش بيت المال لمدة من الزمن حيث تكاثرت في الفترة الأولى من الحكم العثماني ثم بدأت في التنـاقص حتى كـادت أن تتلاشـــــى في القرن 18 م إلا أنها ومع نهـاية العهد العثمـاني انتعشت حيث طورت البحرية الجزائرية ومنها زيادة العتاد البحري.

ـ غنم الجزائريون السفن بكل أنواعها ومختلف جنسياتها ومختلف السلع ذات القيم عالية منها الملح والنبيذ وغيره من الســـلع، أما عن تقديرات وأحجام الغنائم فوصـــلت إلى مبلغ 1.5 مليون قرش وذلك بغنم 157 ســـفينة [ســـنوات متتابعة]، فكانت كمية الغنائم خلال القرن 17 مقـدرة ب 273قرش إســـبـاني و2314.300 إيكي،508626.37 فرنـك و16052000 ليرة ترنو وذلك نتيجة لقوة النشاط للأسطول داخل الإقليم وخارجه.

8. إن الهدايا و المنح التي كان يقدمها القناصل الأوربيون عندما يحضون بقبول التمثيل بالجزائر أو أثناء إبرام المعاهدات، أو تحرير الأسرى الأوربيون أو حتى لكسب ودّ الجزائر لأنها كانت دولة قوية ذات سلطة كانت بمثابة مصدرا من المصادر الرئيسية أو موردا مهما من الموارد التي كانت تدعم بيت المال في سبيل الملك العام ونسوق على سبيل المثال ما كانت تدفعه أمريكا فألزمت بدفع مبلغ قدر ب 10 آلاف دولار نقدا و هدايا قنصلية قيمتها 10 آلاف دولار، إضافة إلى 10 آلاف جنيه قدمت على شكل بضائع وسلع مختلفة من فرنسا وغيرها من الدول.

9. تعدد موارد بيت مال الإيالة الجزائرية فكانت الخارجية كما ذكرى النقاط السابقة أما الداخلية فتنوعت بين مدى مساهمة الأوقاف في تزويد بيت المال ودورها الاقتصادي والضرائب بمختلف أنواعها على الإنتاج الزراعي والضرائب المفروضة على الملكيات إضافة إلى رسوم السوق والمدينة فكانت لكل هذه المحطات مساهمات عديدة في إفتاء بيت المال واعتبرت لوقت ليس بالقليل من أهم المورد إلى ساهمت في إثراء هذه المؤسسة التي شكلت بمواردها المختلفة والمتنوعة شريان اقتصاد الإيالة الجزائرية.

ختاما ما يسعنا إلا أن نعتقد أو نتمنى أن نكون قد أضفنا لَبِنَةً سرح البحث العلمي.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01) " جباية العشور "[1].

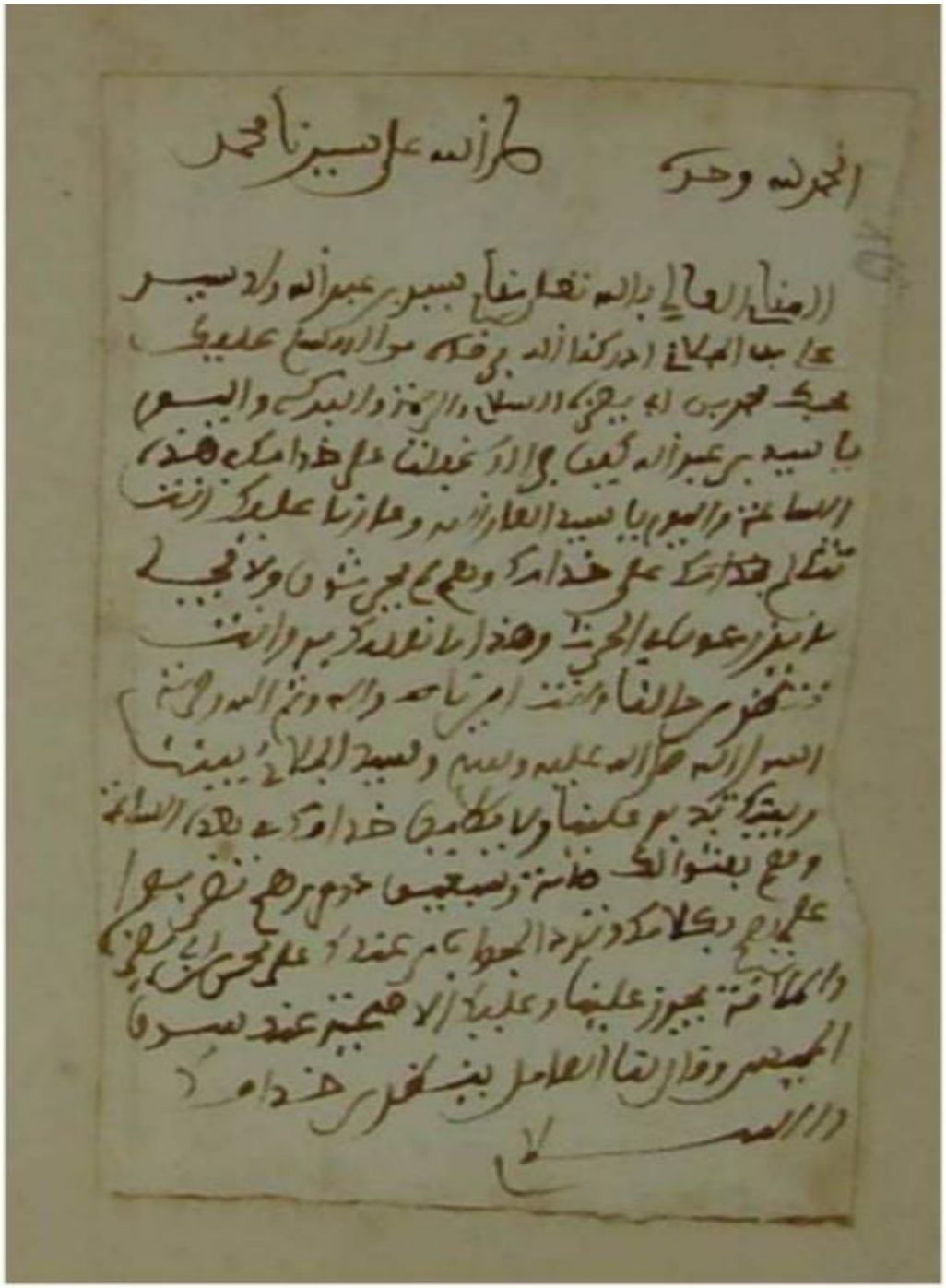

[1] _ توفيق دحماني: الضرائب ...، المرجع السابق، ص 605.

الملحق رقم (02): "أمر بإحضار زكاة المواشي وعشر الحبوب إلى وهران في الميعاد المحدد"[1]

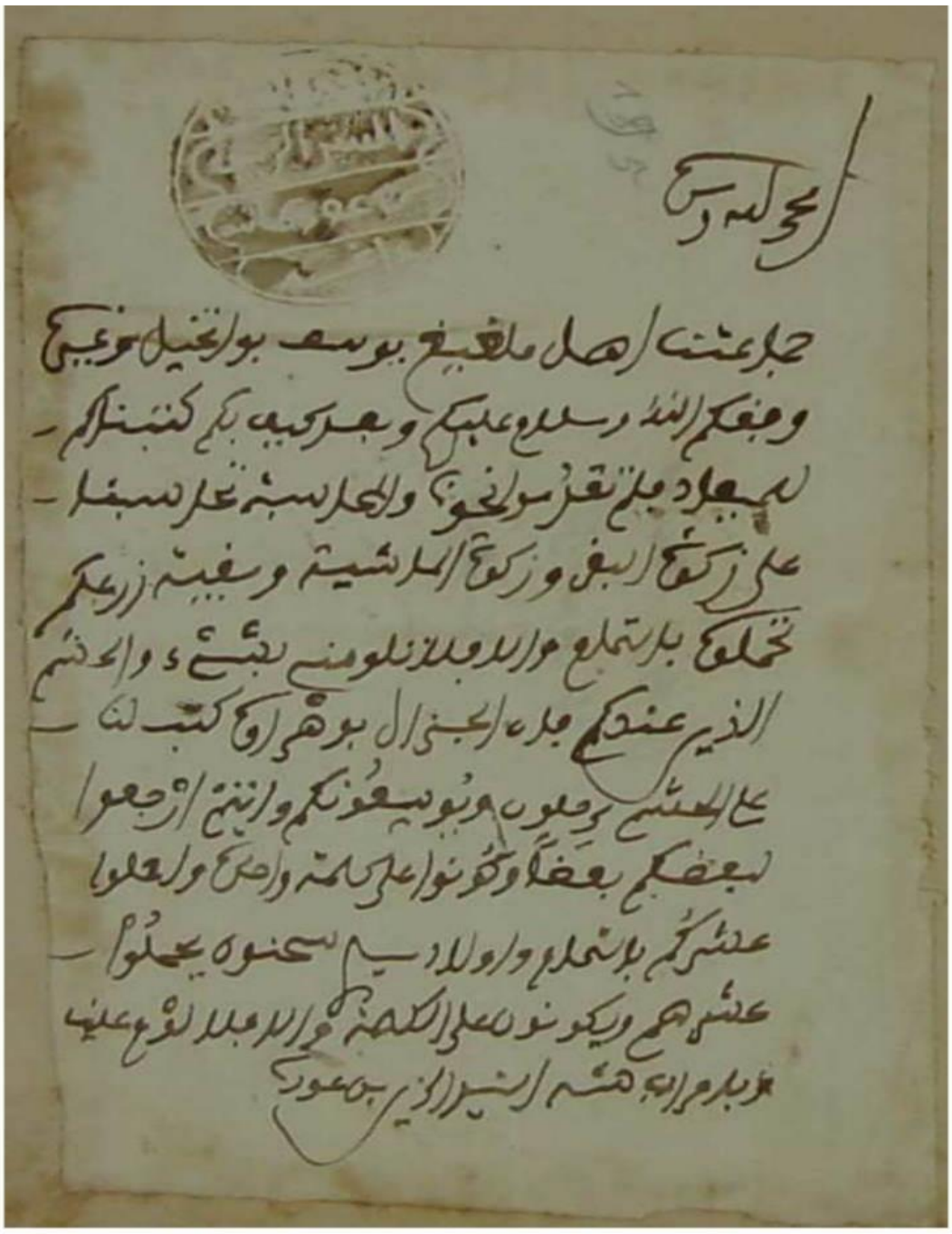

[1] _ المرجع نفسه، ص 612.

ملحق رقم (03): الإتاوات والهدايا التي تلقتها الإيالة ما بين (1785– 1802 م)[1]:

رقم الوثيقة	اسم الدّولة	محتوى الهديّة	ملاحظة
436-شعبان 1199هـ/1785م	إسبانيا	قناطير بارود عدد 4000 . بوبة عدد 2000 . مدفع نحاس عدد 25 . صواري عدد 100،حبال رقاق عدد قناطر500 . لوح الصّنوبر1000، لوح رويلو1000 . قراطيل قطران عدد 100،قراطيل زفت عدد 50 .	قيمة الهدية: 1000000 ريال
-439 رجب 1211هـ جانفي 1797م	السّويد	500 حديد لقراريط مدافع بورمة 36 . 500 حديد لقراريط مدافع بورمة 24 . 100 قنطار بارود. 50 صواري طول الذّراع 45 . لوح رولو1000. قناطير رصاص 1000 .	الوثائق: 441 443، 442 . كلّها تحتوي علي هدايا قدّمها السّويد للجزائر.
445-رمضان 1212هـ فيفري 1798م	أمريكان (الو.م.أ)	لوح روليوقنطار145. مسمار بالقراطيل 49 . قوالب رصاص 442، وورق رصاص 74.	حتوت الهديّة على أشياء أخرى.
-452 رجب1217هـ	الدّنمارك	قراطيل بارود 250 بلانجات رصاص قناطير28 .	حتوت الهديّة علي قائمة من مختلف
نوفمبر 1802م		تزنكة مسمار قناطير 34 . لوح التّبطين 204+لوح التّبطين 134 لوح ريلو54 .	الألواح.

[1] – يوسفي صرهودة: المرجع السابق، ص 235.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المصادر:

- **القران الكريم.**
- **السنة النبوية (الحديث).**

❖ الكتب:

- ج.أو هابنســـترايت: رحلة العالم الألماني الى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ، 1732م تر، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، تونس د.س.ن.
- جون ب وولف: الجزائر و أوروبا 1500-1830م ، تر، تع أبو القاســم ســعد الله ، دار الرائد، الجزائر، 2009م .
- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تح، تع، محمد العربي زبيري، المؤســســة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
- الزهار أحمد الشــريف: مذكرات الحاج نقيب أشــراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974 م.
- سنسبر وليام: الجزائر في عهد رياض البحر، تعريب وتقديم عد القادر زبادية، دار القصبة للنشر.
- شـالر وليام: مذكرات وليام شـالر قنصـل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تع، تق، تع، اسماعيل العربي، الجزائر، 1982.
- Hamdan ben othman khodja (sidi)Aperçu bistorique et statistique sur la regence d'alger intitulé en arabe le miroir,T1 ,paris ,Goetscly fil .
- Tachrifat ,Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'lger , par a devoulx , Alger .

❖ المراجع:

- أبو زهرة محمد: أحكام التركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة.
- البغدادي محمد سعيد محمد: الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الاسلامي.
- بلقاضـــي بدر الدين؛ بن حموش مصـــطفى: تاريخ وعمران قصـــبة الجزائر من خلال مخطوط البير ديفلوكس، دار موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون، 2007م.
- بوحوش عمار: التاريخ الســـياســـي للجزائر من البداية والى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.
- بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية،2004م.
- حســاني مختار: تاريخ الدولة الزيانية الأحوال الاقتصــادية والثقافية، ج02، منشــورات الحضارة ،2009م.
- زكي عيسى: موجز أحكام الوقف، د.د.ن، الكويت، ط2.
- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ط، ج1، 1998م.
- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط3، البصائر الجديدة، وزارة المجاهدين الجزائر.
- ســـعيدوني ناصـــر الدين: دراســـات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي.
- ســعيدوني ناصــر الدين: ورقات جزائرية دراســات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2.
- ســعيدوني ناصــر الدين؛ بوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، وزارة الثقافة والسياحة المؤسسة الوطنية للكتاب.

- عبـاد صـــــالح، الجزائر خلال الحكم التركي [1514-1830م]، د.ط، دار هومـة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2012م.
- عبد الرحمن سـليم بليق: أقر الأحباس على المجتمع في العصـر الحديث، دراسـة عن أحباس مدينة بيروت.
- عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف: أثر الوقف في التنمية الاقتصـــادية، مكة المكرمة، 1433هـ.
- العســلي بســام: خير الدين بربروس والجهاد في البحر، دار النفائس للنشــر والتوزيع، بيروت 1980
- عطاء الله شـــوقي جمل: المغرب العربي الكبير في العصـــر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة أنجلو، القاهرة، 1998 م.
- فيلالي عبد العزيز: تلمســان في العهد الزياني دراســة ســياســية عمرانية، اجتماعية، ثقافية، ج01، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002م.
- قحف منذر: الوقف الإسلامي تطوره، إرادته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط1.
- الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج 8.
- الميلي مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- هلايلي حنيفي: بنيــة الجيش الجزائري خلال العهـد العثمــاني، ط1، دار الهـدى، 2007م.

المقالات:

- آجقو علي؛ شلبي شهرزاد: "مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، بسكرة، ع 21، ديسمبر 2016 م.

- بن الصـــغير محفوظ: "نظام الوقف في الفقه الاســـلامي والتشـــريع الجزائري المفهوم والخصـــائص "، مجلة الباحث للدراســـات الأكاديمية، جامعة المســـيلة، ع7، ســـبتمبر 2015م.
- تابليت علي: "البحريـة الجزائريـة عبر التـاريخ من القرن 14 إلى القرن 19م"، مجلـة افكار وآفاق، جامعة الجزائر، ع06، مج 04، 2015م.
- درعي فـاطمـة: "مجـالات التعـامـل الـدبلومـاســـــي بين الجزائر وأوروبـا خلال العهـد العثماني"، مجلة الحوار المتوسطي، معسكر، ع03، مج 10، ديسمبر 2019 م.
- دلباز محمد؛ حصـاد عبد الصـمد: "طبيعة العلاقات السـياسـية الجزائرية الأوروبية قبل مؤتمر فيينا 1815م"، المجلة الحقيقية للعلوم الاجتماعية والإنســانية، ع 4، مج 20، 2021 م.
- سـيدهم فاطمة الزهراء: "موارد إيالة الجزائر المالية خلال مطلع القرن 19"، دورية كان التاريخية، ع13، سبتمبر 2011م.
- طويلب عبد القادر. الحمدي أحمد: "السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع من خلال كتاب أبو حمو موســـى الثاني " واســـطة الســـلوك في ســـياســـة الملوك" [1235.1554 م]" مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع 01، مج 05، يناير 2022م.
- كنيوة هيبة؛ شافو رضوان: "مساهمة البحرية الجزائرية في اقتصاد إيالة الجزائر خلال ق 17م"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع2، مج 12، 2021 م.
- لمقدم عمر: "جوانب التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع 02، مج 03، ديسمبر 2019م.

- لنوار صبرينة: "آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع26، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016م.
- لنوار صبرينة: "المهام الاقتصادية لمؤسسة بيت المال خلال العهد العثماني (من وثائق الأرشيف الوطني)"، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، جامعة الجزائر 2، ع7، جوان.
- نوري صباح العبيدي هادي. توفيق دحماني: "إيالة الجزائر بين موارد البحر والضرائب"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، ع 10، مج 03، 2017م.
- هلايلي حنيفي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 22، ع 2، سيدي بلعباس، الجزائر 2007م.
- يوسفي صرهودة: "العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف هامكين [1746-1751]"، مجلة عصور الجديدة، عنابة، ع2، جوان 2020 م.

الرسائل الجامعية:

- بليل رحمونة: "القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م أطروحة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ فغرور دحو، جامعة وهران 2010-2011م.
- بن عميرة لطيفة: أصول الفلسفة السياسية والأخلاقية في كتاب "واسطة السلوك في سياسة الملوك "لأبي حمو موسى الثاني، رسالة لنيل الماجيستير في التاريخ، 2002م.

- بوداوية مبخوت: العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، إشـــراف عبد الحميد حاجيات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2005-2006م.
- حسن منير عدوان عبد القادر: مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام، أطروحة مقدمة استكمالا لدرجة الماجيستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جمال محد داود جودة جامعة النجاح الوطنية نابلس بفلسطين ،2007م.
- حماش خليفة إبراهيم: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006م.
- حماش خليفة إبراهيم: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من ســـنة 1798إلى غاية 1830م، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الاسكندرية، 1988م.
- دحماني توفيق: الضـــرائب في الجزائر [1792 -1865م[، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف عمار بن خروف، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2007 -2008م.
- درياس يمينة: سكة الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر ،1988م.
- شـلبي شـهرزاد: المؤسـسـات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسـسـات المالية أنموذجا [1798_1830م]، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الأستاذ علي آجقو، جامعة باتنة 1الحاج لخضر، 2018_2019.

- عبد الرزاق شقدان بسام كامل: تلمسان في العهد الزياني [1235-1555م]، رسالة الماجيستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، إشراف أبو رميل، نابلس، فلسطين،2002م.
- عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان أنموذجا، رسالة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف دادة محمد، جامعة وهران، 2013 -2014م.
- علوان سعيد عبده عبد العزيز: أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة الماجيستير في الاقتصاد الإسلامي، اشراف عبد الله مصلح الثمالي ومحمد أمين اللبابيدي، جامعة أم القرى، 1998م.
- غطاس عائشة :الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر [1700-1830[، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر ،2000-2001م.
- قرباش بلقاسم: الأسرى الاوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م، اطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2015.2016م.
- قويدر عباس: الجيش في العهد الزياني [1235-1554م] ، أطروحة الدكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف بلعربي خالد، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2016م.
- كشرود حسان: رواتب الجند وعامّة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري بقسنطينة ،2007-2008م.

- كنيوة هيبة: تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وانعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، اشراف رضوان شافو، 2022 .2023م.
- لنوار صبرينة: مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة الماجيستر في تاريخ الحديث، اشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر، الجزائر 2009-2010م.
- مساعدي لخضر: السيّاسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني [1519_1830]، رسالة الماستر الأكاديمي في التاريخ الحديث، بيرم كمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019 _2020م.
- معطى الله مختار: العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780-1830م، رسالة الماجيستير تخصص تاريخ، اشراف شقرون الجيلالي، جامعة الجيلالي اليابس 2014-2015م.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....3

الاهداء 4

مقدمة .....أ-هـ

مدخل.....12

الفصل الأول: مؤسسة بيت المال

المبحث الأول: لمحة عن نشأة بيت المال..... 20

المبحث الثاني: إدارة مؤسسة بيت المال..... 23

المبحث الثالث: وظائف مؤسسة بيت المال 29

الفصل الثاني: موارد بيت المال.

المبحث الاول: موارد بيت المال الخارجية..... 35

1) الهدايا المتبادلة بين الجزائر وإسطنبول..... 36
2) الجهاد البحري والأسرى المسيحيون..... 38
3) الأسرى المسيحيون 44
4) الاتاوات والهدايا الالزامية 48

المبحث الثاني: موارد بيت المال الداخلية..... 51

1) الأوقاف 51
تعريفها 51
أنواعها..... 53
الدور الاقتصادي للوقف ومدى مساهمته في المدخول (بيت المال) 55
2) الضرائب (النظام الضرائبي) 58
على أهم أنواع الملكيات والإنتاج الزراعي 60
3) الرسوم الاقتصادية في المدينة 64
4) رسوم السوق..... 66
خاتمة 70
الملاحق 74
قائمة المصادر والمراجع 78
فهرس المحتويات 86
ملخص.....90

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

مواريث المال في الجزائر خلال العهد العثماني [1518 - 1830م]

إعداد الطلبة:

1- جملي فيروز رقم التسجيل: 18 18 35 08 62 65

2- ـــــ رقم التسجيل: ـــــ

القسم: قسم التاريخ **الشعبة:** التخصص تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: أ.د. أحمد مسعود سيدعلي **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2022-2023 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

أ.د. أحمد مسعود سيدعلي
2023/06/05

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس قسم التاريخ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

د/بوقزولة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2023

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): جمالي مزيال

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20 85 86 82 4

الصادرة بتاريخ : 07 . 12 . 2022م عن دائرة : سيدي عامر

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 18 18 35 08 62 65

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها:

موارد بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني 1518 - 1830 م

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2023/06/12م

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

ملخص الدراسة:

تحدثنا في هذه الدراسة عن مؤسسة اعتبرت رمزا من رموز السيادة وحاولنا إبراز أدوارها – بيوتات المال – في مختلف المجالات مسلطين الضوء عن أهم الموارد التي تساهم في إغناء وإثراء مؤسسة بيت المال في العهد العثماني داخلية كانت أم خارجية، مستنتجين في نهاية هذه الدراسة أن شكلت مؤسسة بيت المال بمختلف مواردها الداخلية والخارجية إحدى الركائز الأساسية للكيانات السياسية التي كانت موجودة بالمغرب الأوسط.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة بيت المال، موارد داخلية، موارد خارجية.

Summary

We talked in this study about an institution that was considered a symbol of sovereignty and we tried to highlight its roles- Money Houses- In various fields, highlighting the most important resources that contribute to the enrichment and enrichment of the Ottoman-era institution of Bayt al-Mal, whether internal or external, concluding at the end of the study that Bayt al-Mal Foundation with its various internal and external resources was one of the main pillars of the political entities that existed in the Middle Morocco.

key words: House of Money Foundation, Internal Resources, External Resources